



تعريف العملات المشفرة وموقف التشريعات منه (دراسة تحليلية مقارنة)

م.د.سولين محمد طاهر فاضل

solin.taher@su.edu.krd

م.د.سركوت سليمان عمر

sarkawt.sleman@su.edu.krd

جامعة صلاح الدين/ كلية القانون

Definition of Cryptocurrencies and the Legislative Stance on Them (A Comparative Analytical Study)

Lecturer: Dr. Solin Mohammed Taher Fadel

Lecturer: Dr. Sarkawt Suleiman Omar

Salahaddin University/College of Law



This work is licensed under a

[Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المستخلص ظهرت العملات المشفرة كأثر من آثار لتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وساهم في تطوير منصات مالية رقمية جديدة، فهي أن تعمل بشكل مستقل عن الأنظمة المالية التقليدية. يشمل هذا النوع من العملات المشفرة مجموعة كبيرة جداً من الفئات، بدءاً من بيتكوين وإيثريوم، والتي تعتمد على تقنيات متقدمة مثل البلوك تشين لتحقيق الأمان والشفافية في المعاملات. تحتاج العملات المشفرة إلى تشريع قانوني ينظمها، بسبب عدم وجود تعريف قانوني موحد لها وعدم استقرار الدول على رأي واحد حول طبيعتها. هذا يؤدي إلى صعوبة في تنظيمها وتحديد كيفية التعامل مع مستخدميها في مختلف الدول. يظهر أهمية الدراسة من خلال حداثة موضوع، التغييرات التي حدثت على نوعية الصفقات المالية، وصدور لائحة الاتحاد الأوروبي (Mica). للعملات المشفرة لسد الفراغ.

ويتطلب دراسة الموضوع بيان ماهية العملات المشفرة وأنواعها وخصائصها ومعرفة موقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة. وتمثل النقص التشريعي واختلاف موقف التشريعات من الأخذ به أو رفضه النقطة الجوهرية للمشكلة والتي تحتاج للحل. وقد توصلت البحث الى عدة استنتاجات منها أن العملة المشفرة هي عملة يمكن اقتناؤها وتداولها بالعملة التقليدية، وتستخدم لشراء السلع والخدمات، كما ان اليورو الرقمي هو عملة رقمية مقرها الاتحاد الأوروبي، يطورها البنك المركزي الأوروبي كخيار إضافي واختياري للدفع، إلى جانب العملة النقدية الحالية، وان لائحة (Mica) للاتحاد الأوروبي هي بمثابة الدستور الأوروبي للتشفير يُعنى بتنظيم سوق العملات الرقمية، ومن أبرز خصائص العملات المشفرة ان المتعاملون بالعملات المشفرة يفضلون التعامل بها وتداولها. ومن أهم مشكلات

هذه العملات في انها تستخدم عبر الإنترنت فقط، ومحدودية التعامل بها في نطاق ضيق يتم التعامل بها في حدود المؤسسات التي تتعامل بهذه النوع من العملات .

الكلمات الدالة: موقف التشريعات من العملات، العملات المشفرة، آزاد كوين، لائحة (Mica) العملات المشفرة.

Abstract

Cryptocurrency emerged as a consequence of technological advancements in communications and contributed to the development of new digital financial platforms. These platforms operate independently of traditional financial systems. This type of cryptocurrency encompasses a vast array of categories from Bitcoin and Ethereum, which rely on advanced technologies like blockchain to ensure security and transparency in transactions. Cryptocurrencies require legal regulation due to the lack of a unified legal definition and the lack of consensus among countries regarding their nature. This leads to difficulties in regulating them and determining how to deal with their users in different countries. The importance of this study stems from the novelty of the topic, the changes that have occurred in the nature of financial transactions, and the issuance of the European Union's MICA regulation to address the gap in cryptocurrency regulation.

This study necessitates defining cryptocurrencies, their types, and characteristics, as well as understanding the positions of different countries and their legislation regarding cryptocurrencies. The legislative gap and the varying stances of legal systems regarding their acceptance or rejection represent the core of the problem and require a solution. The research reached several conclusions, including that cryptocurrency is a currency that can be acquired and traded with traditional currency and is used to purchase goods and services. The digital euro is a digital currency based in the European Union, developed by the European Central Bank as an additional and optional payment option alongside the current cash currency. The European Union's (MICA) regulation is the European constitution for cryptography, concerned with regulating the digital currency market. One of the most prominent characteristics of cryptocurrencies is that cryptocurrency dealers prefer to deal with and trade them. One of the most important problems of these currencies is that they are used only online, and their use is limited to a narrow scope, being dealt with within the limits of institutions that deal with this type of currency

Keywords: Legislative stance on currencies, cryptocurrencies, Azadcoin, (Mica) cryptocurrency regulations.

المقدمة

أولاً: المدخل الى موضوع البحث: نتيجة للتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ظهرت العملات المشفرة وما ساهم في تطوير منصات مالية رقمية جديدة، فهي تعمل بشكل مستقل عن الأنظمة المالية التقليدية. العملات المشفرة هي عملات رقمية تستخدم التشفير لتأمين المعاملات، وتعمل بشكل مستقل عن البنوك المركزية. تعتبر العملات المشفرة من أبرز التطورات التكنولوجية في العصر الحديث، إذ يشمل هذا العملات المشفرة مجموعة كبيرة جداً من الفئات، بدءاً من بيتكوين وإيثريوم، والتي تعتمد على تقنيات متقدمة مثل بلوك شين لتحقيق الأمان والشفافية في المعاملات. كما ان العملات تحتاج إلى تشريع قانوني ينظمها، فبسبب عدم وجود تعريف قانوني موحد لها وعدم استقرار الدول

على رأي واحد حول طبيعتها. مما أدى الى الصعوبة في تنظيمها وتحديد كيفية التعامل بها، تعد العملات المشفرة مثل بتكوين من أكثر العملات المشفرة شهرة، وتستخدم تقنية بلوك شين لتسجيل المعاملات. ورغم انتشارها الواسع، إلا أن هناك اختلافات في موقف التشريعات من العملات المشفرة بين الدول. في هذا السياق، سنتعرف في هذا البحث على موقف التشريعات مختلف الدول منها، مع التركيز على الدراسات التحليلية المقارنة وأسباب عدم وجود تشريع الى الان فيما يخص العملات المشفرة.

ثانياً: أهمية الدراسة تظهر أهمية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- (١) حداثة موضوع العملات المشفرة.
- (٢) التغييرات التي حدثت بسبب العملات المشفرة على نوعية التعاملات المالية والنقدية في الفترة الأخيرة، واليوم هي واقعة تستدعي البحث عنها وتبسيط الضوء عليها.
- (٣) بيان أهم مزايا وعيوب اللائحة الاتحاد الأوروبي (Mica). للأصول المشفرة.
- (٤) معرفة موقف التشريعات الدولية من العملات المشفرة

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: تتمحور مشكلة البحث في النقاط التالية:

- (١) أسباب عدم وجود نظام قانوني داخلي أو دولي مطبق على المتعاملين بالعملات المشفرة.
- (٢) أسباب تبني بعض الدول سياسة التجريم في التعامل بالعملات المشفرة.
- (٣) ما هي أسباب أن بعض قد الدول أباح التعامل بالعملات المشفر

رابعاً: الهدف من البحث:

- (١) بيان مفهوم العملات المشفرة. وبيان خصائصها.
- (٢) تقييم لائحة (Mica) الاتحاد الاوروبي للأصول المشفرة.
- (٣) موقف القانون العراقي والقوانين المقارنة من التعامل بالعملات المشفرة.

خامساً: منهج البحث: تعتمد البحث على منهج التحليلي، إذ يقوم البحث بتحليل نصوص قانونية و آراء الفقه فيما يتعلق بالعملات المشفرة، وكذلك تعتمد على المنهج المقارن، إذ يقارن هذا البحث بين مواقف القانون الدولي من تعامل واستخدام العملات المشفرة بين ممن فضل التحفظ على هذه العملات وبين من أصبح له تشريعاً، وبين من سمح بالتداول وبدون وجو تشريع ومن أجاز التعامل بها.

سادساً: هيكلية البحث: لتحقيق الغاية من هذا البحث وجدنا من المناسب تقسيمها على مبحثين وتنتهي بخاتمة كالتالي: في المبحث الأول يكن متخصص للتعريف بالعملات المشفرة حيث يتم تقسيم المبحث الى مطلبين، ففي المطلب الأول يكون متخصص للتعريف بالعملات المشفرة أما في المطلب الثاني سنتطرق الى أنواع العملات المشفرة وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتقييم لائحة (Mica) للعملات المشفرة وموقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول تم تخصيصها لتقييم لائحة (Mica) للعملات المشفرة،

أما المطلب الثاني نتناول فيها موقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة ونهني البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

تعريف العملات المشفرة

ظهرت العملات المشفرة بوصفها بديلاً للعملات التقليدية، إذ تميّزت بإمكانية إجراء المعاملات المالية بصورة مباشرة بين الأطراف، دون الحاجة إلى وسيط مالي تقليدي. وعلى الرغم من النمو المتسارع الذي شهدته هذه العملات في الآونة الأخيرة، فإنها ما تزال تواجه العديد من التحديات، ولا سيما التحديات الاقتصادية والتنظيمية. ولكي نتعرف أكثر على ما هي العملات المشفرة فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الاول: التعريف بالعملات المشفرة المطلب الثاني: أنواع العملات المشفرة وخصائصها

المطلب الاول

التعريف بالعملات المشفرة

في ظل التطور السريع للتقنيات المالية، أصبحت للعملات الرقمية دوراً مهماً في الأسواق المالية العالمية. وفي الآونة قامت الحكومة بإنتاج اليورو الرقمي لكي تستطيع من مواصلة التطور في المجال المال، ولمعرفة الفرق بينها وبين العملات المشفرة فقد ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، وكما يأتي: الفرع الأول: المقصود بالعملات المشفرة الفرع الثاني: المقصود باليورو الرقمي واللائحة (Mica) للعملات المشفرة

الفرع الأول

المقصود بالعملات المشفرة

وبما أن هذا الفرع مخصص لتعريف العملات المشفرة (Digital Currency) والمصطلحات ذات الصلة بها، أي المصطلحات التي تُطلق على العملة المشفرة ومنها العملة الافتراضية والعملة الرقمية، فإن تعريف العملات المشفرة يختلف من باحث إلى آخر. ويعود هذا الاختلاف إلى تباين الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في تناول الموضوع، إذ قد ينظر إليها بعضهم من منظور اقتصادي، في حين يتناولها آخرون من منظور قانوني. وآخر من منظور مالي، ويُعد اختلاف آراء الباحثين والشرّاح والكتّاب في هذا الشأن أمراً وارداً وطبيعياً، ولذلك سيتم عرض مجموعة من التعريفات.

أولاً: المقصود بالعملات لغة: مفردتها عملة بضم العني أو كرسها وسكون النون وفتح اللام.

ثانياً: المقصود بالعملات اصطلاحاً: أن قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل حيث عرف العملة في المادة الأولى: "الوحدة النقدية لأي بلد"^(١). أما البنك المركزي الاردني فعرف العملة الاجنبية بانها: " اية عملة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية"^(٢).

١- المادة (٣٧) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل.

٢- المادة (٢) من قانون البنك المركزي الأردني .

ثالثاً: المقصود بالمصطلح (المشفرة): التشفير هي عملية تحويل البيانات من تنسيق قابل للقراءة إلى تنسيق مشفر، لا يمكن قراءة البيانات المشفرة أو معالجتها إلا بعد فك تشفيره^(١).

إذن المقصود بالعملة المشفرة: تعرف العملات المشفرة بأنها: عملات مخزنة إلكترونياً غير مقومة بأي من العملات الصادرة عن الجهات الحكومية لإصدار النقد الرسمية ويتم التعامل معها عبر شبكة الإنترنت^(٢).

هذه العملات متاحة بشكل رقمي أو إلكتروني وهي "غير ملموسة" ويتم معالجتها باستخدام المحافظ الإلكترونية، فهي رصيد مالي مسجل إلكترونياً على بطاقة ذات قيمة مخزنة على أجهزة الكمبيوتر، يمكن استخدام العملات الإلكترونية المشفرة لشراء السلع والخدمات، ويمكن أن يكون استخدامها مقيدا بين مجموعات ومواقع معينة على شبكة الإنترنت كأن تكون مقيداً في مواقع الألعاب أو شبكات الاجتماعية أو المقامرة^(٣).

أما البنك المركزي الأوروبي فقد عرف العملات المشفرة بأنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات للغير، دون ضرورة وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم وكأنها أداة محمولة مدفوعة مقدماً"^(٤).

كما عرفها آخر على أن: العملات المشفرة هي نقود ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي هي منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع لتحكم البنك المركزي أو لسيطرة الجهة الرسمية أو إدارية في الدولة، يتم تداولها عن طريق الأنترنت في عملية البيع والشراء أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولاً اختيارياً لدى التجار والمتعاملين فيها^(٥).

كما عرفها مؤتمر بازل Basil عام (١٩٩٦) بأنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل رقمي أو إلكتروني يحوزها المستهلك"^(٦). وهناك من عرفه آخر على أنها: "هي العملة التي يمكن اقتناءها وتداولها بالعملة التقليدية، وتستخدم لشراء السلع والخدمات المشفرة والمادية"^(٧). كما عرفها آخر على أنه: " العملات المشفرة هي

١- المقصود بالتشفير موجود على الموقع الإلكتروني التالي: <https://me.kaspersky.com/resource-center/def> تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/١١/٣٠.

٢- محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٩، العدد ٧٩، ٢٠٢٢، ص ١٠٣٠.

3 -Financial Action Task Force, "Virtual Currencies- Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June 2014, p. ٤

٤- نهى خالد عيسى الموسوي وإسراء خضير مظلوم الشمري، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد ٢، ٢٠١٤، ص ٢٦٦.

٥- عبدالله بن سليمان بن عبدالعزيز الباحث، النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها و أثارها الاقتصادية)، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، العدد (١)، ٢٠١٧، ص ٢١-٢٢.

٦- مؤتمر بازل هو لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Banking Supervision - BCBS)، وهي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المالي العالمي من خلال وضع معايير وقواعد للرقابة المصرفية.

٧- وليد بن تراديت وطارق عازار، المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠٢٢، ص ٨.

الأموال والأصول المستخدمة على شبكة الإنترنت^(١). كما عرفت العملات الكترونية بأنها " هي رصيد مالي مسجل إلكتروني على بطاقة ذات قيمة مخزنة د وهذا شكل آخر من أشكال الأموال الإلكترونية هذه الأموال تسمح بنقل القيمة على شبكات الحاسوب، ولا سيما شبكة الإنترنت^(٢).

ونحن نعتقد أنه ليس من السهولة وضع تعريف جامع مانع للعملات المشفرة بسبب عدم استقرار الدول على رأي واحد وعدم وجود نظام قانوني دولي خاص بهذا النوع من العملات. ومع ذلك، يمكن تعريفها على أنها: وسيلة دفع إلكترونية تمثل قيمة رقمية معينة، قابلة للتقدير بالنقد، تُستخدم في شراء السلع والخدمات. تتميز العملات المشفرة بعدم المركزية، فلا تخضع في إصدارها وتداولها لأي مصرف مركزي أو جهة حكومية.

الفرع الثاني

تعريف اليورو الرقمي واللائحة (Mica) للعملات المشفرة وتمييز العملات المشفرة عن غيرها

أولاً: تعريف اليورو الرقمي هو: عملة رقمية مقرها الاتحاد الأوروبي، يطورها البنك المركزي الأوروبي كخيار إضافي واختياري للدفع، إلى جانب العملة النقدية الحالية. ويهدف اليورو الرقمي إلى توفير بديل رقمي للعملة النقدية لمواكبة الاعتماد المتزايد على العملات المشفرة في المدفوعات، خاصة مع نمو التجارة الإلكترونية، وضمان الوصول الشامل والمجاني إلى المدفوعات: سيكون اليورو الرقمي متاحاً للجميع، بما في ذلك الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية، كما أنه سيتمكن المستخدمون من إجراء مدفوعات دون الكشف عن هويتهم، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الأمان^(٣). ومن أهم مميزات اليورو الرقمي: الحد من الاعتماد على العملات المشفرة بسبب المتزايدة منها. وفرض سقف على المبالغ التي يمكن حيازتها باليورو الرقمي لمنع استخدامه كعملة احتياطي وتقليل المخاطر على الاستقرار المالي.

أطلق البنك المركزي الأوروبي مرحلة دراسة مشروع اليورو الرقمي في يوليو ٢٠٢١، بهدف تقديم النسخة الإلكترونية من العملة الأوروبية الموحدة بحلول (٢٠٢٧ - ٢٠٢٨)^(٤) كما أن البنك المركزي الأوروبي يعمل على تطوير اليورو الرقمي، ويتوقع أن يتم إطلاق اليورو الرقمي قد أكتوبر (٢٠٢٥)، وبالفعل قد تم اطلاه ولكن ليس ككل انما قام البنك المركزي الأوروبي بالعمل على "مرحلة التحضير" التي بدأت في نوفمبر ٢٠٢٣ وستنتهي بنهاية عام (٢٠٢٥)^(٥). قرار البنك المركزي الأوروبي (ECB) بإصدار اليورو الرقمي، وهو النسخة الرقمية من عملة اليورو المشتركة بين الدول الاتحاد الأوروبي، سيكون بمثابة أموال رسمية من البنك المركزي يمكن الوثوق بها وخالية من

١- ماريلين اورديكيان، العملات التشفيرية: ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي (دراسة مقارنة)، رسالة الماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية و الإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠٢٠، ص ١١.

2- Financial Action Task Force, op. cit. p. 5

European Commission - موقع المفوضية الأوروبية: يوفر معلومات حول السياسات واللوائح المتعلقة بسوق الأصول الرقمية: 3 1.1 Commission, official website – European Commission

4 1.2 - <https://www.ecb.europa.eu/press/key> كل ما متعلق باليورو الرقمي تجدونه في الموقع الإلكتروني التالي:

5 1.3 الموقع الإلكتروني المصدر نفسه.

المخاطر، وذلك للتخلص من العملات المشفرة بشكل نهائي، ومن المحتمل أن تكون أقل تكلفة في الاستخدام وينتظر ان يكون استخدام العملة الرقمية للبنك المركزي حتى لو كانت في وضع عدم الاتصال بالإنترنت من أجل تحويل المبالغ بين الأفراد الذين يمتلكون المحافظ الرقمية في هواتفهم الذكية، والغريب بالموضوع أن البنك المركزي الأوروبي ليس وحده الذي يدرس هذا الاحتمال، إذ يختبر البنك المركزي الصيني عملة رقمية رسمية (الين الرقمي)، ويعتقد أن البنك المركزي السويدي إنه أيضاً بدأ مشروعاً تجريبياً مشابه وكما الروبل الرقمي الذي بدأت تظهر في روسيا^(١).
ثانياً: تعريف (Mica) لائحة الاتحاد الأوروبي للعملات المشفرة^(٢) وبعدما قامت الاتحاد الأوروبي بإصدار لائحة (Mica) وهي اختصار لـ "Markets in Crypto-Assets Regulation": (تنظيم الأسواق الأصول المشفرة)، وهي لائحة أوروبية شاملة صدرت رسمياً سنة ٢٠٢٣ وتدخل حيز التطبيق بشكل تدريجي ابتداءً من ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

في مايو ٢٠٢٣، نُشرت لائحة أسواق الأصول المشفرة (ميكا) التي طال انتظارها في الجريدة الرسمية. وتهدف اللائحة إلى وضع قواعد موحدة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن الإصدار، والقبول في التداول، بالإضافة إلى تقديم خدمات مختارة تتعلق بالأصول المشفرة التي لا تُصنف كأدوات مالية، أو نقود إلكترونية، أو ودائع، أو ودائع مُهيكلية بموجب الإطار التنظيمي الحالي للخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، تُغطي ميكا تحديداً رموز العملات، والعملات المستقرة، ورموز الخدمات. وتشمل قواعد الترخيص، والقواعد الاحترازية، وقواعد حماية المستهلك، والقواعد الإشرافية، والمتطلبات^(٤). وبالإطلاق المشروع أصدر اليورو الرقمي قد يتم بحلول أكتوبر ٢٠٢٥. ويُتوقع أن تستغرق عملية تشريع واتخاذ القرار حتى أوائل عام ٢٠٢٦، بعد ذلك، ووفقاً لتصريحات من البنك المركزي الأوروبي، قد يستغرق الإطلاق من (٢-٣) سنوات. كما أن لائحة (Mica) بدأ تطبيقها جزئياً بالفعل اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، لكن ليس كل أحكامها دخلت حيز التنفيذ^(٥).

من الجدير بالذكر أن الشركات التي لا تتمثل لمتطلبات اللائحة بحلول ديسمبر ٢٠٢٤، لن يُسمح لها بالعمل في السوق الأوروبي. والشركات خارج الاتحاد الأوروبي إذا كانت تقدم خدمات لمواطنين أوروبيين يجب أن توافق أيضاً

١- كل ما متعلق باليورو الرقمي تجدونه في الموقع الإلكتروني التالي : <https://www.ecb.europa.eu/press/ke> تأريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٧/١١.

2 - Pegula TION (EU) 2023/1114 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 31 May 2023 on markets in crypto-assets, and amending Regulations (EU) No 1093/2010 and (EU) No 1095/2010 and Directives 2013/36/EU and (EU) 2019/1937

اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ١١١٤/٢٠٢٣ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٣ بشأن أسواق الأصول المشفرة، وتعديل اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٠/١٠٩٣ واللوائح (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٠/١٠٩٥، والتوجيهات ٢٠١٣/٣٦/الاتحاد الأوروبي و١٩٣٧/٢٠١٩.

3 - Aneta Vondráčková and Martin Hobza, " MICA REGULATION UNDER SCRUTINY" , *The Lawyer Quarterly*, Vol. 14, N°. 1, 2024, pp. 91-100 p٩١ .

4 -Aneta Vondráčková and Martin Hobza, op.cit. p.92.

5 - European Central Bank (ECB). (2020). Report on a digital euro. P 26.

على أن تمتثل لمتطلبات اللائحة في الموعد المذكور^(١). ومفاد ذلك أن أي شركة ترغب في تقديم خدماتها داخل الاتحاد الأوروبي ابتداءً من شهر يوليو/تموز ٢٠٢٥، يتعيّن عليها الحصول على ترخيص وفقاً لللائحة (MiCA)^(٢)، وإلا وجب عليها التوقف عن تقديم خدماتها في السوق الأوروبية. وفي حال عدم الامتثال لأحكام هذه اللائحة، تتعرّض الشركة المعنية للحظر وفرض العقوبات المقررة قانوناً. كما حدّدت اللائحة عقوبات متدرّجة لكل حالة من حالات المخالفة، تتراوح بين لفت النظر، وسحب الترخيص، والإغلاق، وفرض الغرامات المالية^(٣).

ثالثاً: تمييز العملات المشفرة عن غيرها بناءً على ما تم استعراضه سابقاً، حيث جرى تعريف العملة المشفرة واليورو الرقمي، سنتناول في هذا الجزء مفهوم العملات التقليدية أو الكلاسيكية، فضلاً عن النقود المصرفية أو النقود الإلكترونية، وذلك على النحو الآتي:

(١) التمييز بين العملات المشفرة والعملات التقليدية (النقود القانونية):

العملات التقليدية الكلاسيكية أو القانونية نقود ورقية ومعدنية ملموسة، يصدرها البنك المركزي، وتكون مدعومة بغطاء نقدي، كأن يكون من الذهب أو سندات الخزينة أو العملات الأجنبية أو السندات التجارية^(٤). وبناءً على التعريف المتقدم، تُعرّف العملة التقليدية بأنها النقود التي يتم إصدارها في أي دولة بصورة قانونية من قبل البنك المركزي المختص، وقد تكون هذه العملات ورقية أو معدنية.

(٢) التمييز بين العملات المشفرة والنقود المصرفية أو النقود الإلكترونية (الائتمانية):

تشير النقود المصرفية أو النقود الإلكترونية إلى الودائع تحت الطلب التي تحتفظ بها المصارف في حساباتها، إما نتيجة لتحويلات مصرفية أو إيداع نقود ورقية. يتم التصرف بها عن طريق الشيكات أو بطاقات الائتمان المختلفة التي تتطور باستمرار مع التطورات الاقتصادية^(٥).

يعدّ النقود الائتمانية من النقود التي يتم إصدارها عن طريق البنوك التجارية، وتتمثل أساساً في الودائع المصرفية التي يمكن التصرف بها عن طريق الشيكات، والتي تحتفظ بها البنوك. ويُعدّ الشيك المصرفي وسيلةً لتحويل الوديعة من حساب إلى آخر، فهو لا يُعدّ نقوداً بحد ذاته، وإنما يُمثّل أمراً كتابياً بتحويل النقود من حساب إلى آخر، في حين

١- راجع الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: <https://mhtwyat.com/%D9%85>

٢- راجع الموقع الرسمي للوائح القانونية للاتحاد الأوروبي. eur-lex.europa.eu

٣- راجع الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: <https://mhtwyat.com/%D9%85>

٤- طارق أحمد ماهر زغول، مخاطر العملات المشفرة وغسيل الأموال "عملة البيتكوين نموذجاً" دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والاستجابة الأمريكية والمصرية، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٣٧٥.

٥- زكي زكي حسين زيدان، تغيرات القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٨.

تُعدّ الوديعة المودعة لدى البنك هي النقود الفعلية فقط^(١). وقد تأخذ القيمة النقدية للنقود الائتمانية شكل نقود ورقية، أو مجرد قيود محاسبية مثبتة في الدفاتر المصرفية^(٢).

كما عُرِّفت النقود الإلكترونية على أنها نقود رقمية تُعدّ نسخةً إلكترونية من النقود المتداولة، ويتم استخدامها عبر شبكة الإنترنت لشراء السلع والخدمات. ويحصل المستهلك على النقود الإلكترونية (E-cash) من خلال فتح حساب لدى أحد البنوك المرتبطة بالإنترنت، ثم تُحوّل هذه القيمة إلى الحاسوب الشخصي. وعند رغبة المستهلك في شراء سلعة أو خدمة باستخدام النقود الإلكترونية، فإنه يتعامل مع التاجر المرتبط بالإنترنت، حيث يتم تحويل القيمة الإلكترونية مباشرةً من جهاز المشتري إلى جهاز البائع أو التاجر^(٣).

كما عرّف القانون المصري النقود الإلكترونية بأنها "قيمة نقدية مقومة بالجنه المصري أو بإحدى العملات الصادرة عن سلطات إصدار النقد الرسمية، مستحقة على المُرخّص له بإصدارها"^(٤)، وتكون مخزّنة إلكترونياً، ومقبولة كوسيلة دفع^(٥). وعلى الصعيد الدولي، تم تحديد مفهوم النقود الإلكترونية عام ١٩٩٨ بموجب تقرير صادر عن البنك المركزي الأوروبي بشأن النقود الإلكترونية، حيث عُرِّفت بأنها التخزين الإلكتروني للقيمة النقدية على جهاز تقني يُستخدم لإجراء المدفوعات لصالح الجهة المُصدِّرة أو جهات أخرى، دون اشتراط الاستخدام الإلزامي لحسابات مصرفية لإتمام المعاملات، وتعمل كأداة دفع مسبق لحاملها^(٦).

وبوجه عام، تُعدّ النقود الإلكترونية قيمةً نقديةً مخزّنة إلكترونياً تُستخدم لإجراء المعاملات المالية الرقمية، وغالبًا ما تُستعمل في عمليات الدفع الإلكتروني، مثل الشراء عبر الإنترنت أو التحويلات المالية الإلكترونية، بما في ذلك محافظ الهاتف المحمول وبطاقات الائتمان، فضلاً عن استخدامها في سداد المدفوعات لدى المتاجر الإلكترونية^(٧). حيث تعتمد النقود الإلكترونية على أنظمة دفع إلكترونية تقليدية تتطلب تدخل أطراف متعددة، مثل المصارف

١- عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٦-١٧.

٢- سحنون محمود، دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة منثوري، قسنطينة، ٢٠٠٤، ص ١٦.

٣- باسم أحمد عامر، العملات الرقمية " البيكويون أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، بحث منشور، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٢٧٢.

٤- نظر الى كل من: محمد عبد الفتاح زهرى، محمد أحمد السعيد، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبيكويون على المعاملات الفندقية كآلية للتحويل الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة قناة السويس، المجلد ٢٠، العدد ٤، ٢٠٢١، ص ٥١٠. منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وأفاق المستقبل)، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، الجزء الأول، طنطا، العدد ١، المجلد ٣٧، ٢٠٢٢، ص ١٧٨٩.

٥- المادة (١) من القانون النقود الألكترونية المصرية رقم (١٤٩) سنة (٢٠٢٠).

6 - IRINA CVETKOVA, «Cryptocurrencies Legal Regulation», *Brics Law Journal*, Vol. (V), Issue 2, 2018, pp. 128-151. DOI: 10.21684/2412-2343-2018-5-2-128-153 p111-120.

٧- راجع الموقع الرسمي لهيئة أوراق مالية و لأسواق الأوروبية الموجود على الموقع الألكتروني التالي:

تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥/٧/١٠ <https://www.esma.europa.eu/pre>

- التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتماد على مؤسسات مالية أو حكومية لإتمام المعاملات الإلكترونية. ويترتب على ذلك تحمّل المتعاملين تكاليف إضافية لإتمام الصفقات الإلكترونية، بما في ذلك فرض رسوم على المستهلكين. ومن خلال التعريفات المتقدمة، يمكن استخلاص أبرز الخصائص العامة للنقود الإلكترونية، وهي
- ١- صورة إلكترونية لنقود رسمية قانونية.
 - ٢- وسيط تقني للتبادل وأداة للانتماء والدفع المقدم.
 - ٣- تحظى بالقبول كوسيلة دفع
 - ٤- يتكون العملات الإلكترونية المخزنة على شريحة الكرتونية مدمجة ببطاقة بلاستيكية، أو محفظة الكترونية موجودة على الكمبيوتر ويمكن صرفه عبر ماكينة الصراف الألي.
 - ٥- السرعة: يمكن إجراء المعاملات المالية الإلكترونية بسرعة كبيرة^(١).
 - ٦- الأمان: النقود الإلكترونية أكثر أماناً من النقود الورقية، حيث يمكن استخدام تقنيات التشفير لحماية المعاملات المالية^(٢).

المطلب الثاني

أنواع العملات المشفرة وخصائصها

شهد مفهوم الأموال والتعاملات المالية تطورات حديثة نتيجة التقدم التكنولوجي السريع وظهور ما يُعرف بالعملات المشفرة. وقد بدأت هذه التطورات مع ظهور عملة بيتكوين (Bitcoin)، التي شكّلت نقطة انطلاق مهمة للأسواق الرقمية، وتشمل اليوم آلاف العملات المشفرة التي تُستخدم لأغراض متنوعة. ومن خلال هذا المطلب، المخصص لأنواع العملات المشفرة وخصائصها، نسعى إلى تقديم فهم شامل لأهم ثلاثة أنواع من هذه العملات وخصائصها المميزة. ولغرض تنظيم البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى فرعين، وذلك على النحو الآتي: الفرع الأول: أنواع العملات المشفرة الفرع الثاني: خصائص العملات المشفرة

الفرع الأول

أنواع العملات المشفرة

صحيح أن العملة المشفرة قد ظهرت حديثاً ولكنها انتشرت في التعاملات الإلكترونية على شبكة الإنترنت وقُبلت في أغلب المتاجر العالمية وعبرت الحدود الجغرافية، ذلك لأنها كانت مرغوبة بها. واليوم يوجد في الأسواق العالمية أكثر من (٢٦٠٠٠) عملة مشفرة، ولكن لن نتطرق إلا على أهم ثلاثة أنواع من هذه العملات:

1 -PRASOLOV, Valeriy I., « Aspects of Crypto Currency's Legislative Regulation», Journal Utopía y Praxis Latinoamericana, UNIVERSIDAD DEL ZULIA, vol. 23, no. 82, 2018, p.٢٦٧ .

٢- محمد محمود ابراهيم محمود، العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٤٠، ٢٠٢٢، ص ١٣٢٥.

أولاً: بيتكوين (Bitcoin): وهي العملة المشفرة الأكثر تداولاً في العالم اليوم حيث تم إصدارها من قبل (ساتوشي نাকা موتو) في (٢٠٠٩)^(١)، ويتم التعامل ببيتكوين من خلال بروتوكول الند (peer to peer)^(٢)، أن التقنيات الحديثة التي تهدف إلى زيادة الأمان وتخفيض رسوم معاملات الإللكترونية، لأنها عملة موجودة فقط في الأنترنت ومن خلال المحافظ الإللكترونية فقط^(٣)، وكل بتكوين يحتوى على (١٠٠) مليون ساتوشي^(٤)، و ذلك لأن كل قطعة من بتكوين تنقسم الى جزئيات أصغر تسمى بال(ساتوشي)، وتعتبر بيتكوين اليوم هي العملة الرقمية الأولى في العالم حيثي يتعامل بها أكثر من التعامل بأية عملة أخرى، ففي (٢٠١٦) فقد كانت تبلغ قيمة العملة الواحدة من بيتكوين حوالي (٨٠٠) دولار. بينما خلال السنة فقط أي في (٢٠١٧) تجاوز سعر عملة بتكوين الواحدة (٧٠٠٠) دولاراً، ذلك لأنه تم الإعلان من البداية وتم تشفيره على أن يحتوي الكود على (٢١) مليون قطعة فقط من بيتكوين في نهاية (٢٠٤٠) أي أنه بمجرد الانتهاء من استخراجهم، لن يكون هناك بتكوينات جديدة، بمعنى لن يتم طباعة هذه العملة كما يحدث في العملات الملموسة أو العملات الاعتيادية الأخرى^(٥).

ثانياً: لايت كوين (Litecoin): يعتبر لايت كوين ثان أكبر عملة من حيث القيمة السوقية، وتعتبر اليوم من انواع الرائدة في السوق العملات، حيث تم إصدارها في (٢٠١١) من قبل (تشارلي) حيث كان مهندساً في (شركة جوجل)^(٦)، هذه العملة الرقمية قد تم إنشاؤها بنية بأن تكون "الفضة الرقمية" مقارنةً بوصف بيتكوين بأنها "الذهب الرقمي" كما أنها تشبه بيتكوين في ان العدد محدود فالحد الأقصى لعدد العملات يبلغ (٨٤) مليون^(٧). وتتميز اللايت كوين بسرعة معالجة المعاملات مقارنة بالبيتكوين، حيث تعالج هذه العملة كتلة جديدة كل ٢,٥ دقيقة، مقارنة بـ ١٠ دقائق للبيتكوين. كما تتميز برسوم منخفضة مقارنة بالبيتكوين، وتعد هذه العملة واحدة من العملات الرقمية الأكثر

١- ينظر كل من: ابراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، النقد الافتراضي - بتكوين أنموذجاً، ورقة بحث مقدم الى مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٨، السعودية، ص ٣-٤. أسامة وجدي وديع وأميرة حسانين محمد، خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية، بحث منشور في مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين الشمس، العدد ٤٩، ٢٠١٩، ص ٢٥٥.

٢ - منصور علي منصور شطا، مصدر سابق، ص ١٧٩٣.

٣- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية)، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة المجلد ٤٧، العدد (١)، ٢٠١٧، ص ٦٣٧.

٤- عون الله سعاد وعامري رضوان، مخاطر وتداعيات تداول العملات المشفرة على الاستقرار المالي خلال فترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٢٠٨.

5 -Baur, D. G., Hong, K., & Lee, A. D. (2018). Bitcoin: Medium of exchange or speculative assets . Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 54, 177-189.

٦- عون الله سعاد وعامري، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

<https://www.itu.int>

٢- الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

قبولاً في السوق، وتعتبر لايت كوين واحدة من العملات الرقمية الأكثر استقراراً في السوق، وتتمتع بشعبية كبيرة بين المستخدمين المتداولين والمستثمرين^(١).

ثالثاً: Ethereum (إثيريوم): هي منصة بلوك تشين عامة تُستخدم لإنشاء العقود الذكية، تم إطلاق إثيريوم في عام ٢٠١٥ على يد المبرمج (فيتاليك بوتيرين)^(٢)، وهو مبرمج روسي كندي ومخترع منصة الإثيريوم، وتعتبر واحدة أكبر وأشهر منصات بلوك تشين بعد اللات كوين. تعتبر اليوم (الاثوريوم) في المرتبة الثالثة من حيث القيمة ومن حيث التعامل، والحقيقة عند ظهورها في (٢٠١٥) لم تحظى بشعبية كبيرة، ولكن وبعد مرور سنتين أي في (٢٠١٧)، أصبح اليوم ثالث أكبر عملة من العملات المشفرة من حيث التداول، ويرجع ذلك إلى مزايا التي تتمتع بها، حيث تم إنشاء ١٠٠ مليار قطعة من (Ethereum الاثوريوم) عند إطلاقها لأول مرة وتم وضع (٥٥) مليار قطعة أخرى في الأمانات بحيث يتم إصدار الوحدات بطريقة منظمة^(٣)، فقد سجلت إثيريوم أسرع ارتفاع شهدته أي عملة رقمية في أي وقت مضى. زادت قيمتها بنسبة (٢٥٠٠ %) على الأقل، وهذا الارتفاع في السعر هو دليل على وجود اشخاص يفضلون التعامل بهذا النوع من العملات المشفرة بشكل خاص والعملات المشفرة بشكل عام^(٤). ومن أهم ميزات إثيريوم: إنها تسمح بتنفيذ الشروط والاتفاقيات بشكل آلي دون الحاجة إلى وسطاء. بالإضافة الي انها تتيح التطبيقات اللامركزية العمل دون سيطرة مركزية، كما توفر البلوك شين سجلات عامة وآمنة للمعاملات^(٥). أما من حيث الاستخدام فاستخدامات إثيريوم هي:

- ١- التطبيقات اللامركزية (Dapps)^(٦): مثل تطبيقات التمويل اللامركزي (DeFi) وتطبيقات الألعاب.
- ٢- الرموز غير القابلة للتبادل (NFTs)^(٧): تستخدم لتمثيل ملكية الأصول الرقمية الفريدة.
- ٣- العقود الذكية: تُستخدم في مجموعة متنوعة من التطبيقات، بما في ذلك التأمين والتمويل و.....^(٨).

1 -IRINA CVETKOVA, op. cit .p, 151-152.

٢ - للحصول على معلومات عن مخترع هذه المنصة تراجع الموقع الالكتروني التالي: <https://ar.cointelegraph.com>

٣- عون الله سعاد وعامري رضوان، مصدر سابق، ص٢٠٨.

٤- راجع الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي European Central Bank

<https://www.google.com/search?q=European+Central+Bank>

٥- راجع الموقع الرسمي للوثائق القانونية للاتحاد الأوروبي. مصدر سابق، eur-lex.europa.eu Mica

٦- (dApps) هي التطبيقات اللامركزية: حيث تعمل هذه تطبيقات على شبكات بلوك شين، مثل إثيريوم، وتتميز باللامركزية والاستقلالية. على عكس التطبيقات التقليدية، التي تعمل على خوادم مركزية، تعمل dApps على شبكة من أجهزة الكمبيوتر الموزعة.

٧- الرموز غير القابلة للتبادل (NFTs) هي نوع من الأصول الرقمية التي تمثل ملكية أو إثباتاً لمادة معينة، مثل الفن أو الموسيقى أو مقاطع الفيديو على عكس العملات المشفرة، التي يمكن تبادلها بوحدات متساوية، فإن كل NFT فريد من نوعه ولا يمكن استبداله برمز آخر متطابق.

٨- راجع الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي <https://www.google.com/searc>

الفرع الثاني

خصائص العملات المشفرة

يُخصص هذا الفرع لدراسة الخصائص المميزة للعملات المشفرة، والتي تميزها عن غيرها من أنواع النقود، بالإضافة إلى استعراض الأسباب التي تجعل المتعاملين بالعملات المشفرة يفضلون استخدامها على التعامل بالأنواع الأخرى من النقود. ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

(١) استخدام العملات المشفرة كوسيلة لحماية الأموال من التضخم: من المعروف ان العملات الاعتيادية خطر التضخم، فجاءت فكرة انتاج العملات المشفرة وتهدف الى تحديد سقف سوقي محدد لها، وبكميات معينة كحماية أموالهم من التضخم، ذلك لأن الكميات الموجودة من كل العملات المشفرة هذه محددة منذ بداية اصداره هذا النوع من العملات (١).

(٢) تمييز العملات المشفرة بالأمان: إذ ان سجلات شبكة (بلوك تشين) (٢) تستند إلى تشفيرات مختلفة يصعب فكها، مما يجعلها أن تكون العملة المشفرة أكثر أماناً بالمقارنة مع العملات الاعتيادية (٣).

(٣) تتميز العملات المشفرة بالخصوصية، أن قيام المتداولون بهذه النوع من العملات باستخدام أسماء غير حقيقية ومستعارة أو أسماء كل ذلك يؤدي الى تحقيق مبدأ الخصوصية (٤).

(٤) يجوز استبدالها بالعملات العادية بطريقة سهلة: حيث يمكن استبدالها بالعملات القانونية أو الاعتيادية كقيمة صرف. تتمتع العملات المشفرة بسعر صرف متغير يومياً، وليس ثابتاً، كونها البديل في المعاملات النقدية الاعتيادية. تعادل قيمتها العملات العالمية المعروفة، مثل اليورو، الدولار، اللين، والجنيه الإسترليني (٥).

(٥) قلة تكلفة تحويلها: أن من أهم استخداماتها هو تحويل الأموال، وان قلة تكلفة التحويلات أو الرسوم تعتبر من أهم العوامل التي يتم وضعها في الاعتبار للحكم على أية عملة التحويل في المعاملات المالية وتبادلات العملات المشفرة، حيث أن رسوم المعاملات التي يدفعها المستخدم هو مبلغ ضئيل جداً وتتم بشكل مباشر بين حسابات المستخدمين (٦).

6-0032-017-01057/s41261-10.1057/doi.org متوفر على الموقع الإلكتروني التال:d:

٢- بلوك تشين (Blockchain) هي تقنية تسجيل البيانات بشكل مشفر وموزع على شبكة من الحواسيب، مما يجعلها آمنة وشفافة. تُستخدم هذه التقنية في العديد من التطبيقات.

3 -Financial Stability Board (FSB). (2020). Regulatory Issues of Stablecoins. <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P131020-3.pdf>

٤- طارق أحمد ماهر زغلول، مصدر سابق، ص٣٨٧-٣٨٨.

5 -Gans, J. S. (2019). The Case for an ICO Contract Library. Journal of Institutional and Theoretical Economics, 175(1), 36-52.

٦- عبد الرحمان يسري أحمد، مصدر سابق، ص٢٣-٢٧.

- (٦) أنها ذات طابع دولي: كون الشبكات الالكترونية لا تتقيد بالحدود الجغرافية للدول ولا تخضع لها، بل يمتد ليشمل كل شبر من العالم وأين ما وجدت هذه الشبكة
- (٧) سرعة تحويلها: والسر في سرعة تحويل العملات هو أننا لسنا في الحاجة إلى أطراف ثالثة، مثل VISA أو SWIFT، للقيام بالمعاملة، ما معناه عدم الحاجة إلى دفع أي رسوم معاملات إضافية، أو انتظار وقت طويل لكي يتم تحويل المبلغ بين المتعاقدين^(١).
- (٨) تتمتعها بنظام اللامركزية: بمعنى أنها خارجة عن سلطة الحكومة أنه الحكومة ليست الجهة التي تقوم بإصداره وإدارته وبالتالي يؤدي الى التهرب الضريبي من قبل المستخدمين ما معناه أن عدم خضوعها للجهات الرسمية في الدولة لأن البنك المركزي ليست الجهة الرسمية المنشئة التي تقوم بإصدارها إنما يتم أنشاءها من قبل مجموعة من الأفراد القائمين بالتعدين وبالتالي لا تستطيع الحكومة من التحكم بأي شيء متعلق بهذه العملات مثلاً كزيادة عدد العملات أو وقف التعامل بها^(٢).
- (٩) انعدام المعاصرة الزمانية: تتميز العملات المشفرة بأنه يجوز التعامل بها في وقت وظروف كافة، أي عدم التواجد الأطراف المتعاقدة في مكان محدد أثناء التعاقد، إذ لا يشترط تواجد الطرفين "الدافع والمدفوع له" في مكان وزمان واحد، وبالإمكان إنجاز العملية من خلال طرف واحد، ودون التقيد بأوقات معينة^(٣).
- (١٠) عدم وجود خزائن لحفظها: النقود الإلكترونية لا تحتاج إلى خزائن لحفظها بالإضافة الى إنها غير قابلة للتلف، وبالتالي يؤدي هذا الى تقليل التكلفة بالنسبة الى المتعاملون بها^(٤).
- (١١) سهولة الاجراءات: تمتاز العملة المشفرة بسهولة إجراءاتها وإمكانية تحويله من عملة بلد إلى عملة بلد آخر في وقت قصير جداً بالإضافة الى امكانية نقله بسهولة^(٥).

المبحث الثاني

تقييم لائحة (Mica) للعملات المشفرة وموقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة

في ظل التطور المتسارع الذي يشهده قطاع العملات المشفرة والأصول الرقمية عالمياً، برزت الحاجة إلى إطار تنظيمي شامل قادر على مواجهة التحديات كثيرة أهمها: حماية المستثمرين، مكافحة غسل الأموال، وضمان استقرار الأسواق المالية. وفي هذا الإطار، تبنى الاتحاد الأوروبي لائحة أسواق (Mica) للعملات المشفرة وأول تنظيم شامل يهدف الى توحيد القواعد القانونية المنظمة للعملات المشفرة، وعلى غرار التشريعات الأخرى لا يخلو من مزايا

١ - عون الله سعاد وعامري رضوان، مصدر سابق، ص ٢١٦.

٢ - عون الله سعاد وعامري رضوان، مصدر سابق، ص ٢١٧-٢١٨.

٣ . ٢٦٧، op. cit., Valeriy I., PRASOLOV - 3

٤ - فاطمة إسماعيل محمد مشعل، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

٥ - فاطمة إسماعيل محمد مشعل، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

وعيوب، ولهذا فقد اقتضت منهجية الدراسة أن نقسم هذا المبحث الى طلبين وكالاتي: **المطلب الأول: تقييم لائحة (Mica) للعمليات المشفرة** **المطلب الثاني: موقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة**
المطلب الأول

تقييم لائحة (Mica) للعمليات المشفرة

تعدّ لائحة (Mica) أول تشريع للعملات المشفرة على مستوى الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تنظيم سوق العملات المشفرة. جاء هذا التشريع نتيجة للتطور السريع في استخدام العملات المشفرة وتكنولوجيا بلوك تشين، مما استدعى وضع إطار تنظيمي شامل بين تحفيز التطور والابتكار، وحماية الأسواق العالمية والاستقرار المالي، وحماية المستهلكين. تعتبر هذه اللائحة خطوة كبيرة نحو تنظيم سوق العملات المشفرة. وقد ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين لمعرفة مزايا وعيوب لائحة (Mica) للأصول المشفرة، وهي كالاتي: **الفرع الأول: مميزات لائحة (Mica) للعملات المشفرة** **الفرع الثاني: القصور التشريعي في لائحة (Mica) للعملات المشفرة**

الفرع الأول

مميزات لائحة (Mica) للعملات المشفرة

بالتأكيد، يختلف تقييم لائحة (Mica) من شخص لآخر. فمن وجهة نظر المستثمر، تُساهم اللائحة في زيادة الشفافية حول المشاريع وتحميها من الاحتيال، رغم أنها قد تزيد من التكاليف التنظيمية. ومن منظور الشركات الناشئة، قد تكون اللائحة مكلفة بسبب المتطلبات التنظيمية، ومن منظور قانوني، تعمل اللائحة على حماية الأسواق من الفوضى، بينما يبرز المنظور الاقتصادي أنها تُسهم في تجنّب الأزمات المالية وتعزز استقرار العملات. ومن حيث نطاقها التشريعي، تتميز لائحة (Mica) بالخصائص التالية:

أولاً: توفر بيئة تنظيمية وتشريعية واضحة ومستقرة للأصول المشفرة: نصت عليه المادة (٤١) ^(١) من الدباجة نصت على أن: "الأصل المشفر الذي يندرج ضمن تعريف الرمز المرجعي للأصول أو رمز النقود الإلكترونية، يجب تطبيق العنوان الثالث أو الرابع من هذه اللائحة، بغض النظر عن كيفية تصميم الأصل المشفر من قبل المُصدر، بما في ذلك الآلية للحفاظ على قيمة مستقرة للأصل المشفر. ينطبق الشيء نفسه على ما يسمى بـ (العملات المستقرة الخوارزمية) التي تهدف إلى الحفاظ على قيمة مستقرة بالنسبة لعملة رسمية سواء كان هذا بالنسبة لأصل واحد أو عدة أصول، عبر بروتوكولات توفر زيادة أو نقصان في العرض من هذه الأصول المشفرة استجابة للتغيرات في الطلب". يعني ذلك أن هذه العناوين في اللائحة تشير إلى الأقسام المحددة التي تنظم عمل الرموز المرجعية،

1-article (41 : Where a crypto-asset falls within the definition of an asset-referenced token or e-money token, Title III or IV of this Regulation should apply, irrespective of how the issuer intends to design the crypto-asset, including the mechanism for maintaining a stable value of the crypto-asset. The same applies to so-called algorithmic 'stablecoins' that aim to maintain a stable value in relation to an official currency, or in relation to one or several assets, via protocols, that provide for the increase or decrease in the supply of such crypto-assets in response to changes in demand. Offerors or persons seeking admission to trading of algorithmic crypto-assets that do not aim to stabilise the value of the crypto-assets by referencing one or several assets should in any event comply with Title II of this Regulation.

(العنوان الثالث) يقوم بتنظيم الرموز المرجعية للأصول، وهي العملات الرقمية التي ترتبط قيمتها بأصول أخرى مثل العملات العادية والورقية أو ترتبط قيمتها بالسلع. أما (العنوان الرابع) ينظم العملات الرقمية التي تُستخدم كوسيلة للدفع وتكون مدعومة بقيمة مماثلة في العملة الورقية. هذه الأقسام تحدد المتطلبات التي يجب على مصدري هذه العملات الرقمية اتباعها لضمان استقرار الأسواق المالية وحماية المستهلكين^(١).

ثانياً: حماية المستثمرين وحماية الاستقرار المالي للسوق: فقد نصت المادة (٧٣)^(٢) من الديباجة على أن: "تقديم خدمات الأصول المشفرة غير منظم في معظم الدول الأعضاء، مما يشكل مخاطر على الاستقرار المالي وحماية المستثمرين. لمعالجة هذه المخاطر"، ينص التنظيم على متطلبات تشغيلية واحترافية على مستوى الاتحاد الأوروبي لمقدمي خدمات الأصول المشفرة، لكي يتمكن من حماية المستثمرين والاستقرار المالي للسوق.

ثالثاً: تعزيز الثقة والأمان: لتحقيق الاستقرار المالي العالمي أوجبت الاتحاد الأوروبي التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلس الاستقرار المالي، وفرقة العمل المسؤولة عن الإجراءات المالية.

١- تؤكد الفقرة (٨)^(٣) من الديباجة على ضمان التعامل بين المنظمات على مستوى الدول، حيث نصت على أن أسواق الأصول المشفرة هي أسواق عالمية، فينبغي للاتحاد الأوروبي أن يستمر في دعم الجهود الدولية لتعزيز التقارب في معاملة الأصول المشفرة من خلال المنظمات أو الهيئات الدولية مثل لجنة بازل للرقابة ومجلس الاستقرار المالي. هذا الدعم سيساهم في ضمان التعامل المتسق على المستوى الدولي فيما يخص العملات المشفرة.

٢- نص الفقرة (٦٤)^(٤) من الديباجة يؤكد على حماية المستثمر وتعزيز الاستقرار المالي، حيث نصت على أن مصدري الرموز المرجعية للأصول يجب عليهم إعداد خطة إنعاش توفر التدابير التي يجب اتخاذها لاستعادة الامتثال للمتطلبات المطبقة على احتياطي الأصول، بما في ذلك في الحالات التي يؤدي فيها تلبية طلبات الاسترداد إلى خلل مؤقت في احتياطي الأصول. هذا النص يلزم مصدري رموز المرجعية للأصول بأن يكون عندهم خطة طوارئ لاستعادة التوازن المالي في حال حدوث أي خلل.

١- راجع الموقع الرسمي للوثائق القانونية للاتحاد الأوروبي EUR-Lex . :

2- **article (73)**: In most Member States, the provision of crypto-asset services is not yet regulated despite the potential risks that they pose to investor protection, market integrity and financial stability. To address such risks, this Regulation provides operational, organizational a prudential requirement at Union level applicable to crypto-asset service provider.

3 **article (8)**: Markets in crypto-assets are global and thus inherently cross-border. Therefore, the Union should continue to support international efforts to promote convergence in the treatment of crypto-assets and crypto-asset services through international organisations or bodies such as the Financial Stability Board, the Basel Committee on Banking Supervision and the Financial Action Task Force.

4 **article (64)**: Issuers of asset-referenced tokens should prepare a recovery plan providing for measures to be taken by the issuer to restore compliance with the requirements applicable to the reserve of assets, including in cases where the fulfilment of requests for redemption creates temporary unbalances in the reserve of assets. The competent authority should have the power to temporarily suspend the redemption of asset-referenced tokens in order to protect the interests of the holders of the asset-referenced tokens and financial stability.

هذا النص يلزم مصدري رموز المرجعية للأصول بأن يكون عندهم خطة طوارئ لاستعادة التوازن المالي في حال حدوث أي خلل، ويمنح السلطات المالية صلاحيات محددة لحماية المستثمر والحفاظ على استقرار السوق.

٣- تؤكد الفقرة (٢) من المادة (٥٠)^(١) على استقرار الأسواق العالمية، حيث نصت على أن: لا يجوز لمقدمي خدمات الأصول المشفرة منح فوائده عند تقديم خدمات الأصول المشفرة المتعلقة برموز النقود الإلكترونية. ما معناه أن منح الفائدة من قبل مقدمي خدمات الأصول الرقمية عند تقديم خدماتهم يؤدي إلى خلق مخاطر مالية أو تشغيلية، وبالتالي يؤثر على استقرار الأسواق.

نص المادة (٧٥)^(٢) يؤكد على تعزيز الثقة والأمان بين العملاء: حيث نصت على أن: ١- يجب على مقدمي خدمات الأصول المشفرة الذين يقدمون الحفظ والإدارة للعمليات المشفرة نيابة عن العملاء إبرام اتفاقية مع عملائهم لتحديد واجباتهم ومسؤولياتهم. يجب أن تشمل هذه الاتفاقية على الأقل ما يلي: أ- تحديد هوية مقدم خدمة الأصول المشفرة والعميل. ب- وصف طبيعة خدمة الأصول المشفرة المقدمة- تحديد سياسة الحفظ التي يتبعها مقدم خدمة الأصول المشفرة. ث- تحديد وسائل الاتصال بين مقدم خدمة الأصول المشفرة والعميل، بما في ذلك نظام المصادقة الخاص بالعميل. ت- وصف أنظمة الأمان التي يستخدمها مقدم هذه الخدمات.

هذه المتطلبات تهدف إلى تعزيز الثقة والأمان وضمان حماية العملاء، وعلى مقدمي خدمات الأصول المشفرة تنفيذ هذه المتطلبات لضمان تقديم خدمات آمنة للعملاء.

رابعاً: التلخص من عدم التتبع القانوني للمستخدم: الخصوصية تعتبر نقطة إيجابية للمستخدمين ولكنها في نفس الوقت تعتبر نقطة سلبية للحكومة، حيث يصعب على الجهات الحكومية تتبع أي مستخدم من خلال بياناته، ذلك لأنهم عادة يستخدمون أسماء غير حقيقية أو مبهمه. هذا مما يساعد في استخدام هذه العملات للقيام بعمليات إرهابية، وجرائم إلكترونية مثل تمويل العمليات الإرهابية، غسل الأموال^(٣)، تجار الأسلحة والدعارة لعدم وجود الرقابة، وبالتالي فهي تؤثر على أمن الدول^(٤).

1 - Article(50) Prohibition of granting interest : (٢) Crypto-asset service providers shall not grant interest when providing crypto-asset services related to e-money tokens.

2 -Article(75):Providing custody and administration of crypto-assets on behalf of clients :

1. Crypto-asset service providers providing custody and administration of crypto-assets on behalf of clients shall conclude an agreement with their clients to specify their duties and their responsibilities. Such an agreement shall include at least the following: (a) the identity of the parties to the agreement; (b) the nature of the crypto-asset service provided and a description of that service; (c) the custody policy; (d) the means of communication between the crypto-asset service provider and the client, including the client's authentication system; (e) a description of the security systems used by the crypto-asset service provider;

٣- طارق أحمد ماهر زغلول، مصدر سابق، ص ٥١٠.

4 - REGULATION (EU) 2023/1114 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCI op, cit.

هذه اللائحة تؤكد على تسجيل المعلومات، حيث سيكون مقدمو خدمات الأصول المشفرة (CASPs) خاضعين لالتزامات مشتركة لجميع الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى التزامات محددة لكل خدمة. سيتمكن مقدمو الخدمات المرخص لهم بموجب ميكا من الاستفادة من جواز السفر الأوروبي وتقديم خدماتهم في جميع دول الاتحاد الأوروبي. الالتزامات المشتركة لجميع الخدمات: بغض النظر عن الخدمة المقدمة، يجب على مقدمي خدمات الأصول المشفرة الامتثال لعدد من القواعد، وتتضمن هذه الالتزامات ما يلي: ^(١)

١- أوجبت اللائحة (Mica) على مقدمي خدمات الأصول المشفرة تقديم معلومات واضحة وشفافة حول المشروع، كذلك تنص المادة على أن الشفافية تساعد في منع الاحتيال في صناعة الأصول المشفرة. وبالتالي، فإن معرفة الحكومة بأسماء المستخدمين ومصدر أموالهم والمواد التي يتاجرون بها أو نوعية الصفقات التي يقوم بها، كل هذا يؤدي إلى القضاء على الصفقات غير الشرعية التي يمكن للأفراد القيام بها في ظل عدم وجود تشريع يقوم بتنظيم العملات المشفرة.

ولهذا حرصت اللائحة على الشفافية والوضوح في تقديم المعلومات، ومنها ما نصت الفقرة (١) من المادة (١٩) على محتوى البيضاء للأصول: الفقرة (١) من المادة (١٩) ^(٢) حيث نصت على محتوى الورقة البيضاء ^(٣) للأصول: "١- يجب أن تحتوي الورقة البيضاء للرمز المرجعي للأصول على جميع المعلومات التالية، كما هو محدد في الملحق الثاني: (أ) معلومات حول مصدر الرمز المرجعي للأصول. (ب) معلومات حول الرمز المرجعي للأصول. (ج) معلومات حول العرض للجمهور للرمز المرجعي للأصول أو قبوله للتداول. (د) معلومات حول الحقوق والالتزامات المرفقة بالرمز المرجعي للأصول. (هـ) معلومات حول التكنولوجيا الأساسية. (و) معلومات حول المخاطر. (ز) معلومات حول احتياطي الأصول. (ح) معلومات حول الآثار السلبية المتعلقة بالبيئة لآلية الإجماع المستخدمة لإصدار الرمز المرجعي للأصول".

1 -Autorité des marchés Financiers, *The European regulation Markets in Crypto-Assets (MiCA)*, September 2, 2025. Article available on the website: https://www.amf-france.org/sites/institutionnel/files/pdf/73017/en/The_European_regulation_Markets_in_Crypto-Assets_%28MiCA%29.pdf?1756794805

2- **article(19)**: ١ -Content and form of the crypto-asset white paper for asset-referenced tokens.(A) crypto-asset white paper for an asset-referenced token shall contain all of the following information, as further specified in Annex II: (a) information about the issuer of the asset-referenced token; trading; (b) information about the asset-referenced token. (c) information about the offer to the public of the asset-referenced token or its admission to(d) information on the rights and obligations attached to the asset-referenced token; (e) information on the underlying technology. (f) information on the risks; (g) information on the reserve of assets; (h) information on the principal adverse impacts on the climate and other environment-related adverse impacts of the consensus mechanism used to issue the asset-referenced tok.en.

٣- الورقة البيضاء بموجب (Mica): هي عبارة عن وثيقة إفصاح شاملة تُشبه "الكتيب الإرشادي (prospectus) "المالي". تشمل جميع المعلومات المتعلقة بالتداول.

هذا النص يحدد المحتوى المطلوب للورقة البيضاء لمرجعية الأصول، بما في ذلك معلومات حول المصدر، الحقوق والالتزامات، المخاطر، احتياطي الأصول، والتكنولوجيا الأساسية، وغيرها من المعلومات ذات الصلة.

٢ - نصت الفقرة (٥) من المادة (٧٥) ^(١) على أن: على الذين يقدمون خدمات الإدارة للعملاء المشفرة نيابة عن العملاء أن يقدموا لعملائهم على الأقل مرة كل ٣ أشهر، بيانًا بوضع الأصول المشفرة المسجلة باسم هؤلاء العملاء. يجب أن يكون البيان في شكل إلكتروني. يجب أن يحدد بيان وضع الأصول المشفرة المعنية، ورصيدها، وقيمتها، ونقل الأصول المشفرة الذي تم خلال الأشهر الثلاثة.

ويعني أن ههه اللائحة أوجبت على كل عميل في مركز الخدمات الأصول المشفرة أن يقدم طلبًا يوضح فيه رغبته في الحصول على بيان حول رصيد الأصول المشفرة وقيمتها، ونقل الأصول المشفرة خلال ثلاثة أشهر ^(٢). وبهذا، فمن الصعب على أي أحد أن يعمل تحت اسم مستعار أو ألا يقدم تقريرًا برصيده ولا بصفقات التي قام بها الفتلارة المذكورة.

٣- من أجل تحقيق الشفافية، أوجبت اللائحة بأن تكون معلومات المتقدمين صريحة، فقد نصت المادة (٨٦) ^(٣) من الديباجة على أن: "النص السابق يعني أن اللائحة تهدف إلى حماية المستهلك في مجال خدمات الأصول المشفرة، حيث يجب على مقدمي الخدمات تقييم ما إذا كانت خدمات الأصول المشفرة مناسبة للعملاء، مع مراعاة خبرتهم ومعرفتهم وأهدافهم وقدرتهم على تحمل الخسائر. إذا لم يقدم العملاء المعلومات اللازمة، يجب على مقدمي الخدمات عدم التوصية بتلك الخدمات أو الأصول المشفرة.

هذا النص يؤكد على أهمية حماية المستهلك ويشدد على ضرورة وجود تقييم دقيق لملائمة الخدمات لعملائهم، مع ضرورة وجود تقارير دورية للعملاء وتحديث تقييمهم لضمان حماية مصالحهم.

خامساً: وجود العقوبات الإدارية وغيرها من التدابير الإدارية: نصت المادة (١١١) ^(٤) على العقوبات الإدارية وغيرها من التدابير الإدارية، حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنح السلطات المختصة صلاحية اتخاذ العقوبات الإدارية المناسبة وغيرها من التدابير الإدارية فيما يتعلق بالمخالفات التالية:

1 - Crypto-asset service providers providing custody and administration of crypto-assets on behalf of clients shall provide their clients, at least once every three months and at the request of the client concerned, with a statement of position of the crypto-assets recorded in the name of those clients. That statement of position shall be made in an electronic format. The statement of position shall identify the crypto-assets concerned; their balance, their value and the transfer of crypto-assets made during the period concerned.

2 Article (75) from (-REGULATION (EU) 2023/1114 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL) op,cit

3 -Article (86) from REGULATION (EU) 2023/1114 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL op,cit

4 -**Article (111)**:1- Without prejudice to any criminal penalties and without prejudice to the supervisory and investigative powers of competent authorities listed in Article 94, Member States shall, in accordance with national law, provide for competent authorities to have the power to take appropriate administrative penalties and other administrative measures in relation to at least the following infringements: (a) infringements of Articles 4 to 14; (b) infringements of Articles 16, 17, 19, 22, 23, 25, Articles 27 to 41,

أ- المخالفات لأحكام المواد من ٤ إلى ١٤.. ب- المخالفات لأحكام المواد ١٦، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، من ٢٧ إلى ٤١، ٤٦ و٤٧. ت- المخالفات لأحكام المواد ٤٨ إلى ٥١، ٥٣، ٥٤ و٥٥. ج- المخالفات لأحكام المواد ٥٩، ٦٠، ٦٤ ومن ٦٥ إلى ٨٣. ح- المخالفات لأحكام المواد ٨٨ إلى ٩٢. خ- عدم التعاون أو عدم الامتثال لتحقيق أو تفتيش أو طلب كما هو مشار إليه في الفقرة (٣) من المادة (٩٤) ^(١). هذه العقوبات تهدف إلى ضمان قيام الشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات الأصول المشفرة لعملائهم بالعمل وفقاً لهذه اللائحة، وذلك لضمان استقرار الأسواق المالية وحماية المستثمرين.

سادساً: تحديد نوع العملات المشفرة التي لا يتم تطبيق هذه اللائحة عليها: نصت المادة (١٧) ^(٢) من الديباجة على أن الأصول الرقمية التي لا يمكن نقلها إلى حامليها الآخرين لا تتدرج ضمن تعريف الأصول المشفرة. لذلك، ينبغي استبعاد الأصول الرقمية التي تقبل فقط من قبل المصدر والتي يستحيل تقنياً نقلها مباشرة إلى حامليها الآخرين من نطاق هذه اللائحة. هذه الخطوة تحتسب لهذه اللائحة التي حددت ما يدخل ضمن نطاقها من العملات المشفرة، مما يوفر وضوحاً أكبر للمستخدمين والشركات العاملة في هذا المجال.

هذا يعني أن العملات المشفرة التي لا يمكن تحويلها إلى شخص آخر لا تعتبر "العملات المشفرة" وبالتالي لا تخضع لهذه اللائحة. مثال على ذلك هو برامج المكافآت أو الولاء التي تتيح لك استبدال النقاط التي جمعتها بمزايا معينة، ولكن فقط مع الشركة التي قدمت هذه البرامج. في هذه الحالة، لا يمكنك نقل هذه النقاط إلى شخص آخر أو استخدامها خارج نطاق الشركة المعنية. نظراً لعدم إمكانية نقل هذه الأصول الرقمية، فهي لا تتدرج تحت تعريف الأصول الرقمية المشفرة. وهذه الخطوة تحتسب لهذه اللائحة التي حددت ما يدخل ضمن نطاقها من العملات المشفرة.

فرع الثاني

القصور التشريعي في لائحة (Mica) للعملات المشفرة

Articles 46 and 47; (c) infringements of Articles 48 to 51, Articles 53, 54 and 55; (d) infringements of Articles 59, 60, 64 and Articles 65 to 83; (e) infringements of Articles 88 to 92; (f) failure to cooperate or to comply with an investigation, with an inspection or with a request as referred to in Article 94(3). Member States may decide not to lay down rules for administrative penalties where the infringements referred to in the first subparagraph, point (a), (b), (c), (d) or (e), are already subject to criminal penalties in their national law by 30 June 2024. Where they so decide, Member States shall notify to the Commission, ESMA and to EBA, in detail, the relevant parts of their criminal law.

١- نصت الفقرة (٣) من المادة (٤٩) على أنه: يجب على جهات إصدار الأصول النقدية الإلكترونية إصدار تلك الأصول بقيمة اسمية (Par Value)، وذلك عند استلام الأموال المقابلة لها.

article 17(2): Digital assets that cannot be transferred to other holders do not fall within the definition of crypto-assets. Therefore, digital assets that are accepted only by the issuer or the offeror and that are technically impossible to transfer directly to other holders should be excluded from the scope of this Regulation. An example of such digital assets includes loyalty schemes where the loyalty points can be exchanged for benefits only with the issuer or offeror of those points.

على الرغم من أن لائحة (Mica) تُعدّ خطوة كبيرة ومهمة نحو تنظيم سوق العملات المشفرة في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تخلو من بعض القصور التشريعي والفراغات القانونية، إلى جانب ملاحظات جوهرية تتعلق بتطبيقها العملي. ومن أبرز هذه الملاحظات ما يلي:

أولاً: التقلبات الاقتصادية: التي تشهدها العملات المشفرة بشكل عام وبشكل خاص، تعتبر أكثر من تلك التي تشهدها الذهب والعملات الوطنية، ذلك لأنها غير مستقرة. وهذا يعتبر من أكثر المعوقات الاقتصادية التي تعاني منها العملات المشفرة، فقد يكون نتيجة العرض والطلب أو التلاعب بالأسعار^(١).

ثانياً: الاختلاف في تطبيق اللوائح بين الدول الأعضاء: نظرياً يهدف هذه اللائحة إلى توحيد الإطار التنظيمي والتشريعي لسوق الأصول المشفرة، وحسب تجارب الاتحاد الأوروبي تُظهر اختلافات كبيرة في تفسير القوانين وتطبيقها بين الدول الأعضاء. خاصة أنها تتضمن مصطلحات جديدة مما يؤدي الى عدم تفسيرها بنفس الصيغة بين الدول الاعضاء.

ثالثاً: التكاليف العالية تقلل من حيوية المشروعات الصغيرة: حيث يتطلب Mica استثمارات ضخمة في الجوانب القانونية والإدارية والأمنية، وهذا يُثقل كاهل الشركات الناشئة والصغيرة. كل هذا سيؤدي الى وجود مخاوف من أن تواجد السوق بين أيدي قليلة "الأضخم" بينما يتعلق الآخرون بالخروج من السوق بسبب التكاليف الكثيرة^(٢).

١- نصت الفقرة (١) من المادة (٣٥)^(٣) على أن: " يجب على مصدري الرموز المرجعية للأصول أن يكون لديهم في جميع الأوقات رأس مال خاص يساوي مبلغاً لا يقل عن الأعلى من القيم التالية "أ- الحد الأدنى المطلوب لرأس المال الخاص (٣٥٠٠٠٠٠). ب- يجب أن يكون رأس المال الخاص ٢% على الأقل من متوسط قيمة الاحتياطي من الأصول المشار إليها في المادة (٣٦). ت- يجب أن يكون رأس المال الخاص ربع النفقات العامة الثابتة للعام السابق على الأقل". الهدف من هذه المتطلبات هو ضمان قدرة مصدري الأصول المشفرة على الوفاء بالتزاماتهم المالية وتغطية المخاطر المحتملة، ولكن في نفس الوقت، هذه المتطلبات قد تثقل كاهل الشركة خاصة إذا كانت من الشركات الناشئة، وقد يؤدي إلى خروج بعض الشركات من السوق الأوروبي.

١- وجود نقص تشريعي في هذه اللائحة، حيث نصت في الفقرة (٤)^(٤) من الديباجة على أن: "ومع ذلك، تخرج بعض الأصول الرقمية الأخرى عن نطاق التشريعات المالية للاتحاد الأوروبي. في الوقت الحالي، لا توجد قواعد، باستثناء تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال..."

١- لموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات، مصدر سابق

2- <https://cointelegraph.com/learn/articles/markets-in-crypto-assets-regulation-mic>

3 -Article (35): Own funds requirements ١- Issuers of asset-referenced tokens shall, at all times, have own funds equal to an amount of at least the highest of the following: (a) EUR 350 000. (b) 2% of the average amount of the reserve of assets referred to in Article 36; (c) a quarter of the fixed overheads of the preceding year.

4 -Other crypto-assets, however, fall outside of the scope of Union legislative acts on financial services. At present, there are no rules, other than those in respect of anti-money launderin.....

هذا النص يشير إلى أن هناك بعض الأصول الرقمية التي لا تخضع للقوانين واللوائح المالية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، باستثناء القواعد المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال^(١). وهذا يعتبر نقصاً تشريعياً.

رابعاً: **عدم تطبيق قواعدها على جميع أنواع العملات:** نصت الفقرة (١٠) من الديباجة على أن: "لا تُطبق هذه اللائحة على الأصول المشفرة الفريدة وغير القابلة للاستبدال بأصول مشفرة أخرى...".

هذا النص يشير إلى أن هذه اللائحة لا تنطبق على الأصول الرقمية الفريدة وغير القابلة للاستبدال، مثل الفن الرقمي والمقتنيات الرقمية. السبب في ذلك هو أن قيمة هذه الأصول تعتمد على خصائصها الفريدة والنادرة، ولا يمكن مقارنة قيمتها بسهولة بسبب تفردها، هذا يؤدي إلى التقليل من استخدام هذه الأصول كأدوات مالية، مما يبرر استبعادها من نطاق هذه اللائحة.

المطلب الثاني

موقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة

تباينت مواقف الدول على المستوى العالمي تجاه العملات المشفرة ولهذا سيتم التركيز هذا المطلب على بيان هذه الاتجاهات المختلفة استناداً إلى تصنيف المناهج التي اعتمدها الدول في تعاملها مع العملات المشفرة. فبعض الدول قامت بوضع تشريعات محددة وتطبيقها على العملات المشفرة. أبدت دول أخرى موقفاً متسامحاً، وبالمقابل، هناك دول أبدت تردداً في اتخاذ موقف محدد، وبعض الآخر اتخذت موقفاً صارماً تجاه التعامل بهذا النوع من العملات ربما نظراً لما توصلت إليه من تقنيات تُسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بهذه العملات.

وقد تم تخصيص هذا المبحث للتطرق إلى الدول التي لديها تشريع خاص بالعملات المشفرة أولاً، ومن ثم التطرق إلى الدول التي تسمح بتداولها، هذا من ناحية والتطرق إلى موقف الدول التي تحفظت على التعامل بالعملات المشفرة، والدول التي جُرمت استخدامها من ناحية ثانية. ولهذا قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى الفرعين وكالاتي:

الفرع الأول: الدول التي تملك تشريعاً خاصاً بالعملات المشفرة والدول التي تسمح بتداولها

الفرع الثاني ثاني: الدول التي تحفظت على العملات المشفرة والدول التي تجرم التعامل بها

الفرع الأول

الدول التي تملك تشريعاً خاصاً بالعملات المشفرة والدول التي تسمح بتداولها

تتبنى بعض الدول موقفاً أكثر انفتاحاً تجاه العملات المشفرة، بينما تسمح دول أخرى بتداولها دون تشريعات واضحة. ومن المهم ملاحظة أن القوانين واللوائح المتعلقة بالعملات المشفرة تتغير باستمرار، وقد تتباين المواقف الحكومية تجاه هذه العملات مع مرور الوقت. فبعض الدول وضعت تشريعات واضحة لتنظيم العملات المشفرة، في حين سمحت دول أخرى بتداولها دون وجود إطار قانوني خاص بها.

أولاً: الدول التي تملك تشريعاً خاصاً بالعملات المشفرة والدول التي تملك تشريعاً خاصاً بها هي الاتحاد الأوروبي ونيويورك وفرنسا.

1- Financial Action Task , Force, op. cit. p. 21.

(١) **الاتحاد الأوروبي: اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة متقدمة بإصدار لائحة (Mica في ٢٠٢٣) (١)، والتي تهدف إلى وضع إطار موحد لتنظيم الأصول المشفرة وفرض شروط على مقدمي الخدمات الأصول المشفرة وفرض وحماية المستهلكين، ومنع التلاعب في الأسواق. ولأننا قد تطرقنا مسبقاً للحديث عن هذه اللائحة فلن نتطرق إليها ثانية هنا منعاً للتكرار.**

(٢) **الولايات المتحدة الأمريكية: شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرًا انخراطًا متزايدًا من الهيئات الحكومية في شكل دراسات بحثية، ومشاريع قوانين، بالرغم من أنها تعتمد بشكل عام على عدة هيئات مركزية تنظم العملات المشفرة، وتخضع لرقابة هذه الهيئات وهم:**

❖ **شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) (٢):** هذه الهيئة تقوم بتطبيق وتطبيق قوانين مكافحة غسل على أعمال خدمات المال.

❖ **مكتب المراقب المالي للعملة (OCC) (٣):** ينظم البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الولايات المتحدة.

❖ **هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) (٤):** تعتبر بعض العملات المشفرة أوراقًا مالية خاضعة لقانون الأوراق المالية لعام ١٩٣٣.

❖ **هيئة تداول العقود الآجلة (CFTC) (٥):** تُصنف العملات المشفرة كسلع (Commodities) (٦).

❖ **خدمة الإيرادات الداخلية (IRS) (٧):** تعتبر العملات المشفرة ممتلكا (Property) لأغراض ضريبي (٨).

1 -Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto-assets (Mica).

٢- الموقع الرسمي لشبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN) في الولايات المتحدة <https://www.fincen.gov> تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥-٧-٢٠.

٣- راجع الموقع الرسمي لمكتب مراقب الحسابات: تاريخ اخر زيارة ٢٠٢٥-٧-٢٠. <https://www.occ.gov>.

٤- هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) هي وكالة حكومية أمريكية مسؤولة عن تنظيم وتطبيق القوانين الفيدرالية المتعلقة بالأوراق المالية والأسواق المالية. تأسست في عام ١٩٣٤، ومقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، تهدف هذه الهيئة الى حماية المستثمرين: من خلال ضمان الشفافية والعدالة في الأسواق المالية، وكما تهدف الى الحفاظ على استقرار الأسواق: من خلال مراقبة وتنظيم الأنشطة المالية، وتسهيل تكوين رأس المال: من خلال ضمان بيئة استثمارية آمنة وشفافة. وبشكل عام، تلعب هيئة الأوراق المالية والبورصات دورًا هامًا في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية وحماية المستثمرين في الولايات المتحدة.

٥- (CFTC): هي اختصار لـ "Commodity Futures Trading Commission"، وهي وكالة حكومية أمريكية مستقلة مسؤولة عن تنظيم وتطبيق القوانين المتعلقة بسوق السلع والعملات والأسواق المالية المشتقة.

٦- U.S. Internal Revenue Service. (2019). IRS Guidance on Virtual Currency. تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٥/٢٨.

٧- مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) هي وكالة حكومية أمريكية مسؤولة عن تحصيل الضرائب وتطبيق القوانين الضريبية. تأسست في عام ١٨٦٢، ودورها في تنظيم العملات الرقمية: فهي تقوم بفرض الضرائب على العملات الرقمية، وكما تقوم بتقديم إرشادات ضريبية حول كيفية التعامل مع العملات الرقمية من الناحية الضريبية، ومراقبة الإقرارات الضريبية للتأكد من أن الأفراد والشركات يبلغون عن معاملاتهم المتعلقة بالعملات المشفرة بشكل صحيح.

8 -Commodity Futures Trading Commission(CFTC)(2021)Digital Assets Primer تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٥/٥/٢٨

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول احتواءً على أكبر عدد من مستخدمي العملات الرقمية، كما تُعدّ موطنًا لأكبر شريحة من مستثمري العملات المشفرة، ومنصات التداول، وشركات تعدين العملات الرقمية، فضلًا عن صناديق الاستثمار المرتبطة بها^(١).

وقد كانت الولايات المتحدة في طليعة الدول المنخرطة في عالم العملات الرقمية منذ مراحلها الأولى؛ إذ اعتبرت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع (CFTC) في عام ٢٠١٦ بتكوين أصلًا خاضعًا لاختصاصها، كما أصدر قاضٍ اتحادي في عام ٢٠١٦ حكمًا قضائيًا قضى باعتبار بتكوين "مالًا" بالمعنى القانوني للأموال، وفي السياق ذاته، فرضت دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) ضريبة على بتكوين باعتباره "ملكية خاصة"^(٢).

ومع انطلاق حملة دونالد ترامب وقبيل فوزه برئاسة الولايات المتحدة عام (٢٠٢٤)، شهد سعر البي تكوين ارتفاعًا ملحوظًا، ويُعزى ذلك إلى كون ترامب من الداعمين للعملات المشفرة، ولا سيما بتكوين^(٣) وتزامنًا مع تنصيب دونالد ترامب، طرح هو وزوجته عملات رقمية تحمل اسميهما، في خطوة مفاجئة أثارت اهتمامًا واسعًا، سواء لدى المهتمين بالعملات المشفرة أو لدى الاقتصاديين^(٤). فعززت هذه الخطوة من موقف ترامب تجاه العملات الرقمية وبالتالي موقف الولايات المتحدة وطمانت عمالقة هذا القطاع بشكل أكبر، ومع تأسيس أولاده لشركة (World Liberty Financial) المختصة بتجارة العملات الرقمية تم انتعاش بتكوين وكسر حاجز ١٠٠ ألف دولار للعملة الواحدة، أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة سيكون منفتحًا على العملات الرقمية^(٥).

وكما تسعى الولايات المتحدة إلى دمج الأصول الرقمية ضمن النظام المالي التقليدي. وإلى جانب ذلك، قد يترتب على هذا القرار تداعيات محتملة على الدور العالمي للدولار الأمريكي، ولا سيما في ظل تزايد توجه عدد من الدول نحو تبني العملات الرقمية والتقنيات المالية اللامركزية.

ويُفهم مما سبق بأن الولايات المتحدة بوصفها "عاصمة العملات المشفرة في العالم"^(٦) ..

وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتكوّن من عدة ولايات، فمن الطبيعي أن تختلف الرؤى والسياسات التنظيمية من ولاية إلى أخرى. غير أن هذا البحث يركّز على ولاية نيويورك، لكونها الولاية التي لم تجرؤ أي ولاية أميركية أخرى على تنظيم بتكوين والعملات المشفرة بصورة مماثلة لما قامت به حكومة ولاية نيويورك^(٧).

1 - Jake Laband, «Existential Threat or Digital Yawn: Evaluating China's Central Bank Digital Currency», *Harvard International Law Journal*, Vol. 63, N°. (2), 2022, pp. 515-559. P546 .

٢- أحمد عبد الرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية (رؤية قانونية تأسيسية)، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، العدد ٨١، ٢٠٢٠. ص ٢٥٧.

٣- الموقع الرسمي للحكومة الأمريكية تاريخ اخر زيارة ٢٠-٧-٢٠٢٥. [USA.gov](https://www.usa.gov)

٤- أحمد عبد الرحمن المجالي، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

٥ الموقع الرسمي الشركة رويترز <https://www.reuters.com>

٦ الموقع الرسمي الشركة فوربس الأمريكية: <https://www.forbes.com>

7 - Jake Laband, «Existential Threat or Digital Yawn: Evaluating China's Central Bank Digital Currency», *Harvard International Law Journal*, Vol. 63, N°. (2), 2022, pp. 515-559. ص ٥٤٦.

ويُعدّ إنشاء إطار قانوني خاص لتنظيم بتكوين، والمتمثل في نظام (Bit License) في ولاية نيويورك، تجربةً فريدة في هذا المجال، إذ تُعدّ هذه الوثيقة إطارًا قانونيًا خاصًا للتعامل بالعملة المشفرة. وقد صدر هذا النظام عن حكومة ولاية نيويورك عام ٢٠١٤، وخضع بعد إصداره لتعديلات جوهرية، بهدف تنظيم المعاملات المرتبطة بالعملة المشفرة^(١). ويتكوّن هذا الإطار من مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم المعاملات المنفذة باستخدام العملة المشفرة، ويتضمن أحكامًا تتعلق بكيفية الحصول على العملة المشفرة، وإرسالها، وتخزينها، بالإضافة إلى كيفية إدارتها وشراؤها وبيعها وكيفية التحكم فيها^(٢).

أما على المستوى الفيدرالي فإن العملة الافتراضية هي انعكاس رقمي للقيمة، وتُستخدم كوسيلة للتبادل، ووحدة تسوية، فتُصنّف الأموال الرقمية في الولايات المتحدة كملكيات. وهكذا تُعتبر كملكيات لأغراض الضرائب، كما تُفرض ضرائب على العمليات التي تُجرى باستخدام العملة المشفرة. على سبيل المثال، تخضع رواتب الموظفين التي تُدفع باستخدام بتكوين لاقتطاع ضريبة الدخل الفيدرالية^(٣).

٣) فرنسا: فرضت فرنسا على مصدري العملات الرقمية الحصول على تراخيص من قبل هيئة الأسواق المالية (AMF) لإطلاقها، متضمنة شروطاً مثل الحصول على معلومات مالية وقانونية وبيانات ومعلومات عن المصدر، سواء كان شخصاً معنوياً مؤسساً أو شخصاً مسجلاً في فرنسا، بالإضافة إلى شروط أخرى^(٤). سعت فرنسا دائماً إلى خلق بيئة تنظيمية ملائمة للابتكار في مجال العملات الرقمية، مع الحفاظ على الحماية للمستثمرين والمستهلكين. فتُنظم العملات الرقمية من قبل السلطة المالية (Autorité des Marchés Financiers - AMF) والبنك المركزي الفرنسي (Banque de France). في عام ٢٠١٩، أصدرت فرنسا قانوناً يُسمى (PACTE) الذي يحدد إطاراً تنظيمياً للعملات الرقمية^(٥).

أن هذه القانون (PACTE) هو اختصار لـ "Plan d'Action pour la Croissance et la Transformation des Entreprises"، (خطة العمل من أجل نمو وتحول الشركات)، وقد أقر هذا القانون في فرنسا عام ٢٠١٩. هذا القانون يشمل العديد من الإصلاحات الاقتصادية، ونظم إطاراً للأصول المشفرة. جعل هذا القانون فرنسا من أوائل الدول في أوروبا التي وضعت إطاراً قانونياً واضحاً ومنظماً للعملات الرقمية، مما جذب العديد من شركات التكنولوجيا المالية العالمية.

ثانياً: الدول التي تسمح بتداول العملات المشفرة هناك تعاون دولي لتوحيد المعايير التنظيمية للعملات المشفرة. بعض الدول تسمح بتداول العملات المشفرة، مثل اليابان وألمانيا وكندا.

1 - PRASOLOV, Valeriy I., « Aspects of Crypto Currency's Legislative Regulation », Journal Utopía y Praxis Latinoamericana, UNIVERSIDAD DEL ZULIA, vol. 23, no. 82, 2018, p. 262-268. p264.

2 - PRASOLOV, Valeriy I., op. cit., p. ٢٦٤-٢٦٥

3 - IRINA CVETKOVA, op.cit. p. 143.

4 - Wojciech Mincewicz, "CRYPTOCURRENCIES IN THE POLISH LEGAL SYSTE - BASIC PROBLEMS AND CHALLENGES" , Rodzinski Administracji i Prawa - Annuals of The Administration and Law, Vol. (XXI), N° 1, pp. 75-84. DOI: 10.5604/01.3001.0015.2503 .p80.

5 - Wojciech Mincewicz, OP. CIT. p8١.

١) اليابان تعتبر من الدول المقيدة في التعامل بالعملة المشفرة. لجنة الخدمات المالية اليابانية أصدرت قراراً بأن العملة المشفرة تُعتبر وسيلة دفع خاضعة لقانون خدمات الدفع إذا استُخدمت كوسيلة دفع فقط، وتُعتبر استثماراً خاضعاً لقانون الاستثمار إذا استُخدمت للاستثمار. الشركات التي تصدر أصولاً مشفرة يجب أن تسجل رغبتها بالإصدار لدى الجهة المختصة، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لعقوبات جزائية. هذا الإجراء يهدف للسيطرة على عمليات التهريب والاحتيال التي قد تضرر بمشتري العملة المشفرة^(١)...

ويستنتج من اتجاه الحكومة اليابانية أنها تنظر إلى العملات المشفرة بأنها ذات طبيعة مختلطة، حيث تنقسم إلى وسيلة دفع وأدوات مالية (استثمارية). هذا الاتجاه يعكس نظراً واقعياً للعملات المشفرة. تُعتبر العملات المشفرة وسيلة دفع قانونية مشروطة، حيث يجب أن تخضع المنصات لترخيص رسمي من وكالة الخدمات المالية (FSA)^(٢)، وتُلزم الجهات بتطبيق قواعد "اعرف عميلك" (KYC)^(٣) ومكافحة غسل الأموال (AML).

٢) ألمانيا اتخذت خطوة مشابهة للحكومة اليابانية في تنظيم العملات المشفرة. ألمانيا تكيّف العملات المشفرة وفقاً لقوانينها النافذة، وتطبق القوانين على المتداولين حسب موضوع المعاملة. مثلاً، إذا استُخدمت العملات المشفرة كوسيلة دفع في عمليات البيع والشراء، يُطبق قانون المصرفي الألماني. أما إذا استُخدمت كأداة استثمار، يُطبق قانون الاستثمار^(٤).

الفرع الثاني

الدول التي تحفظت على العملات المشفرة والدول التي تجرم التعامل بها

كما بيناه في بداية المطالب عن تباين موقف الدول والتشريعات من التعامل بالعملات المشفرة، وبما أنه قد تحدثنا عن موقف الدول التي تملك تشريعاً خاصاً بالعملات المشفرة وكذلك عن موقف الدول التي تسمح بتداولها في الفرع الأول، أما هذا الفرع سيكون متخصصاً للدول التي تحفظت على العملات المشفرة والدول التي تجرم التعامل بها.

أولاً: الدول التي تحفظت على العملات المشفرة

١- أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات المشفرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة شرق الأوسط، عمان ٢٠٢١، ص ١٠٤.

٢- وكالة الخدمات المالية (FSA): هي وكالة حكومية يابانية مسؤولة عن تنظيم والإشراف على المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية.

٣- (KYC) هي اختصار لـ "Know Your Customer" أو "اعرف عميلك". وهي عملية تستخدمها الشركات والمؤسسات المالية للتحقق من هوية عملائها والتحقق من أنهم لا يشاركون في أنشطة غير مشروعة مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وعملية KYC تشمل عادةً جمع المعلومات التالية: ١- التحقق من الهوية: التحقق من هوية العميل من خلال وثائق رسمية مثل جواز السفر أو بطاقة الهوية. ٢- التحقق من العنوان: التحقق من عنوان العميل من خلال فواتير أو وثائق أخرى. ٣- التحقق من المعلومات المالية: التحقق من مصادر دخل العميل والمعلومات المالية الأخرى. الهدف من KYC هو حماية الشركات والمؤسسات المالية من المخاطر المرتبطة بالعملاء غير الشرعيين، وضمان امتثالها للقوانين واللوائح التنظيمية.

٤- أثير صلاح إبراهيم إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٠٤.

تقوم العملات المشفرة بدور بارز في الأسواق المالية العالمية. وتتعامل الدول مع هذه العملات بطرق متباينة، فبعضها تحفظت على العملات المشفرة

(١) **روسيا:** تعتبر روسيا من ضمن الدول التي انتهجت اتجاه التجريم في التعامل بالعملات المشفرة في البداية. مجلس الدوما الروسي^(١) قدم مقترحاً لقانون حظر وتجريم العملات المشفرة في عام ٢٠١٦، والمقترح تضمن عقوبات تصل إلى السجن مع غرامات تبلغ من (٣٠٠ - ٦٦٠٠٠) دولاراً لمن يتعامل بهذا النوع من العملات^(٢).

حيث قرر القانون الاتحادي في (٢٠١٤) بواسطة البنك المركزي للاتحاد الروسي حظر كامل على أي شيء يمكن أن يعتبر بدائل الأموال على أي شبر من أراضي الاتحاد الروسي. وفي ذلك الوقت أعتبر وفقاً لقانونهم خدمات تبادل العملة لمشفرة كمنشأ محتمل في غسل الأموال وتمويل الإرهاب^(٣).

في ٢٠١٤، توصل الروس إلى أن بيتكوين أداة مضاربة عالية المخاطر. أعلن النائب الأول لرئيس البنك المركزي أن العملات المشفرة قد يكون لها مستقبل، لهذا يجب علينا أن نضع هذا في اعتبارنا. وبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات، وفي ٢٠٢٤، روسيا تدرس مقترحاً لحظر المعاملات النقدية مقابل العملات الرقمية في منصات التداول، بمعنى أنها باقية على موقفها بشأن العملات المشفرة^(٤).

خلاصة القول، روسيا: بعد أن رفضت الاعتراف بهذه العملات وحظرت التعامل بها، أما لان فإنها يسمح بتداول العملات الرقمية ولكن يفرض قيوداً على استخدامها كوسيلة للدفع. يتطور نهج استخدام العملات المشفرة في روسيا، بما في ذلك بيتكوين، بشكل تقييدي. في الوقت نفسه، يتطور نشاط شبه قانوني يتعلق بعمليات وتعيين بيتكوين. ليس المستثمرون الروس هم المهتمون بهذه العملات، بل أيضاً أكبر البنوك في الاتحاد الروسي. أما الآن، فقد بدأ الروس بكفاءة إنتاج الروبل الرقمي مثل اليورو الرقمي^(٥).

(٢) **تونس:** تعتبر تونس من الدول التي لم تخذ موقفاً رسمياً من العملات المشفرة الموجودة على أرض الواقع حيث لم تؤيد ولم ترفض، مكتفية بمراقبة التطورات التي تنشأ عليها، مع أن هناك سوى ما اشارت اليه بعض التقارير التي تشير الى وجود رغبة تونس بالدخول الى عالم التكنولوجيا المالية عبر بلوك تشين دون التطرق الى موقف معين من العملات المشفرة^(٦).

١- مجلس الدوما الروسي هو الهيئة التشريعية الرئيسية في روسيا، ويُعتبر جزءاً من البرلمان الروسي. حيث يتألف مجلس الدوما من ٤٥٠ عضواً.

٢- أثير صلاح ابراهيم إبراهيم، مصدر سابق، ص ١٠٤.

٣- أثير صلاح ابراهيم إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٥-١٠٦.

٤- راجع الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.unlock-bc.com/ar/141131/8>

٥- PRASOLOV, Valeriy I., op. cit., p. ٢٦٤-٢٦٥

٦- أحمد خلف الدخيل، العملات المشفرة بين الجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

ثانياً: الدول التي تجرم التعامل بالعملة المشفرة في الآونة الأخيرة، أصبحت العملات المشفرة تمثل جزءاً متزايد الأهمية من الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن بعض الدول اختارت نهجاً مختلفاً تجاه هذه العملات، حيث تجرم التعامل بها لعدة أسباب تتعلق بالأمن القومي، ومكافحة غسل الأموال، وحماية المستهلكين. من أهم هذه الدول هي:

(١) الصين: قامت الصين منذ ظهور العملات المشفرة بحظر استخدامها وتداولها. وبالرغم من أن موقف القانون الصيني تأرجح بين عدة اتجاهات، إلا أن البنك الشعب الصيني عام ٢٠١٣ أشار إلى أن البنك قد حظر المؤسسات المصرفية من استخدام العملات المشفرة. وبعد مرور ٤ أعوام، أي في عام ٢٠١٧، وضح البنك الشعب الصيني ببيانه بحظر قيام الشركات بعملية الطرح للأصول المشفرة. وحتى اليوم، فإن الصين باقية على رأيها مثل الدول السابقة وتمنع استخدام وتداول العملات المشفرة، مع العلم أن الصين هو مصدر الأساسي لفكرة هذه العملات. ومع ذلك، فهي تمنع تداول العملات المشفرة اليوم^(١)، يبدو أن البنك المركزي الصيني يقوم باختبار عملة رقمية رسمية (اليوان الرقمي)، وكما أشرنا في السابق، هذه تعتبر خطوة تجريبياً مشابهة للروبل الرقمي واليورو الرقمي.....^(٢).

(٢) الإمارات العربية المتحدة: في بداية ظهور العملات المشفرة، تبنى القانون الإماراتي الاتجاه الراض للعملة الافتراضية المشفرة، وحظر أي شكل من أشكال التعامل بها. وبذلك فإنها تخرج عن نطاق التعامل بحكم القانون وأي تعامل بها يكون باطلاً. أما اليوم، فقد أصبحت الإمارات وبالأخص إمارة دبي مركزاً عالمياً في مجال العملات المشفرة، حيث قامت هذه الدولة بتأسيس سلطة تنظيم الأصول الافتراضية التي وضعت إطاراً تنظيمياً واضحاً لتنظيم تداول الأصول المشفرة، كما قامت الإمارة بإنشاء مناطق حرة تدعم صناعة العملات المشفرة، أبرزها هي (مركز دبي للسلع المتعددة) الذي يُعد من أكبر الخطوات لنمو شركات الأصول المشفرة في هذه الدولة.

(٣) العراق: تعتبر العراق من فئة الدول التي أخذت بمسلك التجريم في تعاملها بالأصول المشفرة، إذ قامت البنك المركزي العراقي في (٢٠١٧) بإصدار تعليمات تضمن حظر التعامل بالعملات المشفرة، مستشهداً بمخاطر مثل الجرائم المالية والتقلبات ومخاوف حماية المستهلك. ولا يزال يُحظر على البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع التعامل مع الأصول الرقمية، مما يجعل المعاملات المشفرة غير متاحة من خلال القنوات الرسمية. كما أكد البنك المركزي أن التعامل بها يترتب عليه عقوبات قانونية^(٣). كما أن البنك المركزي العراقي يؤكد على عدم وجود إطار قانوني واضح يقوم بتنظيمها ويقلل من المخاطر المرتبطة بها، مما يعني أن موقف البنك المركزي واضح جداً من التداول للأصول المشفرة. فقد أشار البنك المركزي إلى أن التداول بهذه العملات تعتبر جريمة في حد ذاته عدة

١- حفيظة لصنوني، رحمة بلهاف، ناديا غوال، العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها (البتكوين نموذجاً)، بحث منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص ٣٥٧.

٢- كل ما متعلق باليورو الرقمي، مصدر سابق. <https://www.ecb.europa.eu/press> تأريخ آخر زيارة ١٢/٧/٢٠٢٥

٣- راجع الموقع الرسمي لبنك المركزي العراقي. <https://www.mof.gov.iq/Pages/MOFBannerHeadlineDetail>.

(١)، لا سيما ما يتعلق بالقرصنة الإلكترونية والاحتتيال، وأن المتداولون والمتعاملين بها سيخضعون لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٤) إقليم كردستان - العراق: أصدرت هيئة الفتوى العليا التابعة لحكومة إقليم كردستان في عام (٢٠١٨)، حكماً ضد (One Coin) (٢)، مما عزز موقف إقليم كردستان الحذر تجاه الأصول المشفرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من القيود، تستمر تجارة العملات المشفرة غير الرسمية، حيث لا يزال تطبيق القانون ضد الأفراد غير واضح (٣). وتسعى إقليم كردستان إلى مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، حيث قامت مجموعة من الشباب الكردي بطرح أول عملة كردية مشفرة، وهي "آزادي كوين"، بهدف بناء اقتصاد كردستاني يتناغم مع التطورات العالمية. وقد ناشد هؤلاء الشباب البنك المركزي العراقي ضرورة الانفتاح على تلك العملات ووضع الآليات والضوابط الخاصة بها (٤). أفاد مؤسس شركة (Azadi Online Trading) أن عملة آزادي كوين طرحت أول مرة بسعر دولار واحد، وحقت نجاحاً مطرداً إذ ارتفع سعرها إلى أكثر من ثلاثين دولاراً حالياً. كما حصلت الشركة على شهادة اعتراف بعملة آزادي كوين من منظمة (Certrk) في نيويورك المسؤولة عن أمن العملات المشفرة، وتم تسجيلها في المنطقة الحرة (IFZA) في دبي. إن العدد الإجمالي لعملة آزادي كوين هو ٣٥ مليون وحدة، وقد باعت الشركة خلال الفترة الماضية أكثر من عشرين ألف وحدة، ولديها حالياً أكثر من ١٣٥٠ مستخدماً من مختلف أنحاء العالم، ما يعكس تنامي الثقة بها (٥).

الخاتمة

الاستنتاجات:

(١) العملات المشفرة هي وسيلة دفع إلكترونية تمثل قيمة رقمية معينة، قابلة للتقدير بالنقد، تُستخدم في شراء السلع والخدمات.

(٢) العملة المشفرة هي عملة يمكن اقتناؤها وتداولها بالعملة التقليدية، وتستخدم لشراء السلع والخدمات.

1 - Enas Mohamod Ibrahim Elshity, «Acceptance and use of Cryptocurrencies in Saudi Arabia: A Case Study of Bitcoin», *Journal of the Egyptian Society for Information Systems and Computer Technology*, Compunet 29, 2022, pp. 18-38. P18

٢- (One Coin): هو مشروع عملة مشفرة أثار الكثير من الجدل والشكوك حول مشروعيتها. في عام ٢٠١٤، ظهر هذا مشروع عملة مشفرة واعد، ولكن سرعان ما بدأت تظهر عليه علامات المالية المشكوك فيها. بالرغم من أن هذه المشروع وعد بمكاسب كبيرة للمستثمرين، ولكن العديد من الخبراء والسلطات المالية حذروا من أنه قد يكون عملية احتيالية. في الواقع، OneCoin اتهمت بأنها عملية نصب واحتيال كبيرة، حيث تم اتهام القائمين عليها بتشغيل مخطط هرمي يستهدف المستثمرين الأبرياء، العديد من السلطات المالية حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا والهند، حذرت من OneCoin وأصدرت تحذيرات للمستثمرين

٣- راجع الموقع الرسمي لحكومة كردستان: <https://gov.krd/arabic>

٤- راجع الموقع الإلكتروني التالي: <https://azzaman->

٥- راجع الموقع الإلكتروني السابق.

- (١) اليورو الرقمي هو: عملة رقمية مقرها الاتحاد الأوروبي، يطورها البنك المركزي الأوروبي كخيار إضافي واختياري للدفع، إلى جانب العملة النقدية الحالية.
 - (٢) تختلف مواقف الدول والتشريعات من العملات المشفرة، فالدول التي تملك تشريعاً والدول التي تسمح بتداول العملات المشفرة وهناك الدول الأخرى قد تحفظت عليها والدول التي تجرم التعامل بالعملات.
 - (٣) من أهم المعوقات القانونية اليوم هو عدم وجود تعريف قانوني موحد حول العملات المشفرة وعدم معرفة طبيعتها وكيونتها، مما يجعل تنظيمها أمراً صعباً.
 - (٤) عدم وجود تنظيم قانوني لهذه العملات المشفرة أدى إلى صعوبة تعقب عملياتها واستخدامها من قبل الجهات الخارجة عن القانون في عمليات تهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال.
- التوصيات:**

- (٥) نوصي مشرعي العراق والإقليمي بإصدار تشريع خاص بالأصول الرقمية أي تشريع يوازي ما تم تشريعه في الاتحاد الأوروبي، لأن هناك اشخاص قد يفضلون التعامل بالعملات المشفرة في تعاملاتهم، خاصة أنها عابرة للحدود الجغرافية، بدلاً من محاولة إقحام العملات المشفرة تحت مظلة قوانين النقد القديمة.
- (٦) نوصي بتأسيس مجلس على مستوى الدولة لمتابعة كل من يتعامل بهذا النوع من العملات وتأكيد مصدر هذه الأموال وعدم استغلال الوضع هذه العملات واستعماله في الأعمال المشبوهة، فمن أجل القضاء على الإرهاب من هذا النوع لابد من تعاون دولي بين الدول والمنظمات بما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية.
- (٧) السماح للشركات الناشئة بتجربة تقنيات (البلوك شين) وتفعيل البيئة التجريبية وتداول العملات في بيئة محدودة (مقتصرة على الشركات الناشئة) في البداية مما يساعد على فهم المخاطر موجودة بمناسبة هذه العملات.
- (٨) نشر الثقافة المالية الرقمية بين أفراد المجتمع عن طريق فتح دورات تعليمية ودعوة المؤسسات الإعلامية والتعليمية لتوعية الأفراد بمخاطر التذبذب الحاد في أسعار العملات المشفرة والفرق بين الاستثمار المشروع وعمليات الاحتيال.

المصادر والمراجع

القسم الأول: مصادر اللغة العربية:

أولاً: الكتب القانونية:

- (١) زكي زكي حسين زيدان، تغيرات القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- (٢) سحنون محمود. دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي، جامعة منثوري، قسنطينة، ٢٠٠٤.
- (٣) عبد الرحمان يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- (٤) وليد بن تراديت وطارق عازار، المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠٢٢.

ثانياً: البحوث

- (١) ابراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، النقد الافتراضي - بتكوين أنموذجاً، ورقة بحث مقدم الى مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، ٢٠٠٨.
- (٢) أحمد خلف الدخيل، العملات المشفرة بين الجريم والتنظيم، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠.
- (٣) أحمد عبد الرحمن المجالي، الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية (رؤية قانونية تأصيلية)، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون، الإمارات، العدد ٨١، ٢٠٢٠.
- (٤) أسامة وجدي وديع وأميرة حسنين محمد، خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية، بحث منشور في مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة جامعة عين الشمس، العدد ٤٩، ٢٠١٩.
- (٥) باسم أحمد عامر، العملات الرقمية " البيكوين أنموذجاً" ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، بحث منشور، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٩.
- (٦) حفيظة لصنوني، رحمة بلهادف، ناديا غوال، العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها (البتكوين نموذجاً)، بحث منشور في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٤٠، العدد ٣، ٢٠٢٠.
- (٧) طارق أحمد ماهر زغلول، مخاطر العملات المشفرة وغسيل الأموال "عملة البيتين نموذجاً" دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة بين النهج الدولي والاستجابة الامريكية والمصرية، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٢.
- (٨) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحث، النقود الافتراضية (مفهومها وأنواعها وأثارها الاقتصادية)، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة المجلد ٤٧، العدد (١)، ٢٠١٧.
- (٩) عون الله سعاد وعامري رضوان، مخاطر وتداعيات تداول العملات المشفرة على الاستقرار المالي خلال فترة ٢٠١٧-٢٠٢١)، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠٢٣.

- (١٠) فاطمة إسماعيل محمد مشعل، النقود الرقمية المشفرة في ضوء الشريعة الإسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي العشرون لكلية الحقوق (الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات) جامعة المستنصرية، بحث منشور في عدد خاص من المؤتمر الدولي السنوي العشرون، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٢٠٢١.
- (١١) محمد جبريل إبراهيم، جريمة التعامل في العملات المشفرة أو النقود الرقمية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المجلد ١٩، العدد ٧٩، ٢٠٢٢.
- (١٢) محمد عبد الفتاح زهري، محمد أحمد السعيد، أثر عوامل الثقة الإلكترونية للبينكيون على المعاملات الفندقية كآلية للتحويل الرقمي في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، جامعة قناة السويس، المجلد ٢٠، العدد ٤، ٢٠٢١.
- (١٣) محمد محمود ابراهيم محمود، العملات الرقمية وأثرها على النظام الاقتصادي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٤٠، ٢٠٢٢.
- (١٤) منصور علي منصور شطا، العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات (الواقع وأفاق المستقبل)، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، الجزء الأول، طنطا، العدد ١، المجلد ٣٧، ٢٠٢٢.
- (١٥) نهى خالد عيسى الموسوي وإسراء خضير مظلوم الشمري، النظام القانوني للنقود الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٢، العدد ٢، ٢٠١٤.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

- (١) أثير صلاح ابراهيم إبراهيم، التنظيم القانوني للعملات المشفرة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة شرق الاوسط، عمان ٢٠٢١
- (٢) ماريلين اوردكيان، العملات التشفيرية: ظاهرة جديدة في الحقل القانوني والجرمي (دراسة مقارنة) ، رسالة الماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية و الإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٢٠ .

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- (١) التعريف بالعملات المشفرة موجود في الموقع الإلكتروني التالي " [lex.europa https://eu-](https://eu-lex.europa) " (١)
- (٢) كل ما متعلق باليورو الرقمي تجدونه في الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ecb.eu> (٢)
- (٣) الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: <https://mhtwyat.com/%D9%85> (٣)
- (٤) الموقع الرسمي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) <https://www.itu.int> (٤)
- (٥) الموقع الرسمي لهيئة أوراق مالية والأسواق الأوروبية الموجود على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.esma.europa.eu/prw> (٥)
- (٦) الموقع الرسمي للبنك المركزي الأوروبي <https://www.google.com/> (٦)
- (٧) الموقع الرسمي للوثائق القانونية للاتحاد الأوروبي: [eur-lex.europa.eu Mica](https://eur-lex.europa.eu) (٧)
- (٨) الموقع الرسمي للوثائق القانونية للاتحاد الأوروبي: [EUR-Lex](https://www.fince) (٨)
- (٩) الموقع الرسمي لشبكة مكافحة الجرائم المالية في الولايات المتحدة: <https://www.fince> (٩)
- (١٠) الموقع الرسمي لمكتب مراقب الحسابات: <https://www.occ.gov> (١٠)

USA.gov

<https://www.reuters.com>

<https://www.forbes.com> الأمريكية

<https://www.mof.go>

<https://gov.krd/arabic>

<https://www.cse-guide.f>

الموقع الإلكتروني الفرنسي تجد فيه كل ما يتعلق بقانون المذكور

Stoyan Djourov, *MiCA: The EU's Path to Digital Assets Regulation*, September 2, 2025.

Article available on the website <https://www.fidelityd>

September ٢٠٢٥) (Mica) ١٩) Autorité Financiers, *The European regulation Markets in Crypto-Assets* 2, 2025. Article available on the website: <https://www.amf>

خامساً: القوانين

١ -Regulation (EU) 2023/1114 of the European Parliament and of the Council on Markets in Crypto-assets (Mica).

٢- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) المعدل.

٢- قانون البنك المركزي الأردني المعدل رقم (٢٣) بسنة (١٩٧١).

٣- اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ١١١٤/٢٠٢٣ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٣ بشأن أسواق الأصول المشفرة؟

سادساً: المؤتمرات

1) Basel Committee on Banking Supervision - BCBS. مؤتمراً بازل (لجنة بازل للرقابة المصرفية))

القسم الثاني: المصادر الأجنبية:

1) Aneta Vondráčková and Martin Hobza, "MICA REGULATION UNDER SCRUTINY", *The Lawyer Quarterly*, Vol 14, N°.1, 2024, pp. 91-100 p٩١ .

2) Baur, D. G., Hong, K., & Lee, A. D. (2018). Bitcoin: Medium of exchange or speculative assets . *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 54, 177-189.

3) Enas Mohamad Ibrahim Elshity, «Acceptance and use of Cryptocurrencies in Saudi Arabia: A Case Study of Bitcoin», *Journal of the Egyptian Society for Information Systems and Computer Technology*, Compunet 29, 2022, pp. 18-38.

4) European Central Bank (ECB). (2020). Report on a digital euro.

European Securities and Markets Authority (ESMA). (2021). Crypto -

5) Financial Action Task Force, “Virtual Currencies– Key Definitions and Potential AML/CFT Risks”, June 2014, p. ٤

6) Gans, J. S. (2019). The Case for an ICO Contract Library. *Journal of Institutional and Theoretical Economics*, 175(1), 36-52.

7) IRINA CVETKOVA, «Cryptocurrencies Legal Regulation», *Brics Law Journal*, Vol. (V), Issue 2, 2018, pp. 128-151. DOI: 10.21684/2412-2343-2018-5-2-128-153.

8) Jake Laband, «Existential Threat or Digital Yawn: Evaluating China's Central Bank Digital Currency», *Harvard International Law Journal*, Vol. 63, N°. (2), 2022.

1) PRASOLOV, Valeriy «Aspects of Crypto Currency's Legislative ٩) Regulation», *Journal Utopía y Praxis Latinoamericana*, UNIVERSIDAD DEL ZULIA, vol. 23, no. 82, 2018.

- 2)١٠)U.S. Internal Revenue Service. (2019). IRS Guidance on Virtual Currency
- 3)١١)Wojciech Mincewicz, «CRYPTOCURRENCIES IN THE POLISH LEGAL SYSTEM - BASIC PROBLEMS AND CHALLENGES» , Roczniki Administracji i Prawa - Annuals of The Administration and Law, Vol. (XXI)٠ N° 1, pp. 75-84. DOI: 10.5604/01.3001.0015.2503 .